

ASIA LATIN AMERICA
U.A.R. ALGERIA CUBA U.S.

نخبة الثورة في غينيا

الحاضر والمستقبل

تأليف: أحمد سيكو توري
ترجمة: نور الدين الزبيري

AFRICA

تجربة الثورة في غينيا..

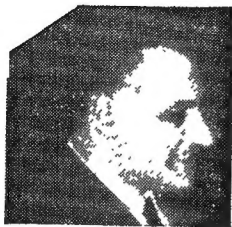
الحاضر والمستقبل

مؤلف : أحمد سيكو توريه

ترجمة : نور الدين الزليدي

سلسلة كتاب التحرير السياسي

تصدر عن دار التحرير
للطباعة والنشر



الرئيس جمال عبد الناصر

كان مستحيلا للديمقراطية ، أن تتحقق قبل القضاء على
الاستعمار وعلى الاقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال ، وقبل
اقامة العدالة الاجتماعية ••

ان الديمقراطية ، عملة واحدة ذات وجهين : سياسى واجتماعى
وبغير الوجهين معا تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قوة •

(من خطاب الرئيس فى افتتاح مجلس الأمة)

٢٦ مارس سنة ١٩٦٤

جمهوریة غینیا



تقديم

بسلام

عبد العزيز فهمي

كان طبعيا بعد ان اوضح الرئيس احمد سيكوتوري في الجزاين السابقين من تقريره الطويل عن « تجربة الثورة في غينيا » أن يلخص في هذا الجزء ثمار هذه التجربة وأهدافها واتجاهاتها •

واذا كان الرئيس الفني قد اوضح الاعمال التي قامت بها الثورة لانها السيطرة الاستعمارية وإعادة بناء المجتمع الفني المستقل على اساس السيادة والاستقلال والديمقراطية الاجتماعية والسياسية وفي اتجاهات اشتراكية ، وتقديمية وانسانية ، فانه في هذا الجزء يعالج الديمقراطية وتطبيقاتها ويؤكد ضرورة التنظيم الشعبي وأهميته وفاعليته في صيانة مكاسب الثورة وفي التقدم الى مزيد من الاهداف الثورية لخدمة مصالح الشعب ورفع مستوى معيشته •

انه في هذا الكتاب يعطى صورة مشرقة لحاضر غينيا ، ويرسم صورة أكثر إشراقا يرجى تحقيقها في المستقبل القريب •

ولقد كان هدفنا من اصدار كتاب تجربة الثورة في غينيا باجرائه الثلاثة أن نقدم لقراء العربية هذا النموذج العظيم من التجارب الثورية المعاصرة وأن نساهم بذلك في ايجاد مزيد من التفاهم والتقارب بين التجارب الثورية في العالم عامة ، وفي القارتين الافريقية والاسيوية خاصة •

وليس من شك أن تجربة الثورة في غينيا رغم كل خصائصها ومميزاتها العلية الخاصة تعتبر نموذجا خصباً مليئاً بالكثير جدا من المعارف والاتجاهات الثورية التي لا يمكن لاسان في هذا العصر أن يتجاهلها أو يغفل الطرف منها •

ان تجربة الثورة في غينيا ليست الا تجربة الثورة المعاصرة في جميع الاوطان ضد الاستعمار وضد الاستغلال •

عبد العزيز فهمي

الموقف، اليوم

نلاحظ اليوم ان الاستعمار والامبريالية يفقدان مزيدا من الأرض التي يعس عليها بالرغم من جميع الوسائل القوية التي يستخدمانها عندما كانت الحكومات الاستعمارية والامبريالية تبسط سيطرتها بفضل وسائلها الفنية المتفوقة ، كانت تستخدم القوة تحت ستار تزويدنا بنظام سياسى عالمى صحيح ، أما الآن فلن تجرؤ اية دولة استعمارية أو امبريالية على التظاهر بأى تفوق عنصرى أو ثقافى أو اقتصادى ، وهذا يدل على ان هذه الدول اخذت تخسر كثيرا من الأرض التي تقف عليها فان النظم السياسية التي فرضتها مآلها الى الزوال .

ان الفلسفات القديمة التي انشئت فى الماضى لتبرير نظم الاستغلال والقهر ، قد اتخذت الآن اشكالا جديدة ، أخطر هسا الاستعمار الجديد ، الذى يتخفى وراء لباس الاحسان ويتظاهر بتقديم المساعدات غير المشروطة لتحرير المجتمعات المتخلفة . وهذا يدل على ان هذه الحكومات قد انهزمت على أرضها واضطرت الى شن حرب لا بأسلحتها ، وانما متخفية تحت ستار من الأفكار والتطبيقات

ولكن لكل شئ نهاية ، وستتولى وحدة العمل لجميع قسوى التقدم فى العالم التعجيل فى وضع نهاية للاستعمار . ان العمل المشترك لجميع القوى المحشودة لخدمة النوع البشرى ستحقق التقدم العالمى .

وفى هذا المضمار ، تراقب جميع الشعوب الديموقراطية الأعمال التي يمارسها شعب غنيا باهتمام بالغ ، ان تطورنا يتأثر بأنجازات هذه الشعوب أو فشلها .

أنا ندخل مرحلة تطور عارمة ، علينا ان نتجاوزها بسرعة حتى نستطيع استئصال جميع رواسب الاستعمار والامبريالية من واقعنا الانساني لخدمة قضايا التقدم والسلام والحرية

ان الوعي السياسى الضعيف يعد ارضا صالحة لنمو الاستعمار الجديد ، الأمر الذى سيفضى الى مصادرة الحرية والوسائل التى تمكن الامة من ممارسة سيادتها •

أنا يجب ان نتوخى اليقظة والحرص ونقضى بلا رحمة على أى سلوك أو عمل يتعارض مع تحرير افريقيا تحريرا حقيقيا •

ونحن نؤثر ، فى هذه النقطة بالذات ان نكون منعزلين سياسيا فى افريقيا ونحتفظ بروابط الصداقة والثقة بجميع الشعوب والرجال الذين اختاروا حرية حقيقية وديموقراطية أصيلة ، لا أن ينحازوا الى صفوف أعداء التحرر الأفريقى •

وحتى لو أننا انعزلنا بعض الوقت ، فإننا نعرف أن هذا الانعزال لن يكون أبديا •

انه يجب علينا الا نفتقر الى الشجاعة السياسية وان نؤكد أفكار الجماهير الافريقية ، أن ضميرنا الطيب ونقاء سريرتنا ينبثقان من اخلاصنا لأماني القارة الافريقية ومن اصرارنا وعزمنا على المساهمة فى تطور المجتمع الانساني التاريخى ككل •

ان مصالحنا ، وهى مصالح شعبنا ، تخضع الى تعريف جديد للعلاقات الدولية وهو احترام شخصية كل شعب من الشعوب وحرية كل أمة وسلامة حدود كل دولة •

أن المعركة الدائرة فى افريقيا وفى غيرها من القارات لا يمكن فصلها عن المعركة التى نخوضها فى غينيا ، لأن تطور بلادنا لا يوجه حسب نظرة غيتية خالصة ، وإنما يجرى فى إطار دولى •

وهذا هو السبب فى أن جميع الذين يكافحون لنصرة الحرية على العبودية ، يمكن أن يعولوا على تضامننا الفعال معهم .

ان هذا الكفاح يزداد أهمية وقوة ولم يعد الاستعمار فى مركز يمكنه من معارضة استقلال دولنا وحريتها السياسية . ولكن ، مثلما هناك أنواع مختلفة للديموقراطية هناك أيضا درجات مختلفة للحرية فقد تكون الحرية ذات أبعاد عالمية ، أو محصورة فى نطاق الأمة أو مسجونة فى زنزانة على غرار زنانات السجون .

ان تقدم الحرية يتطلب كفاحا مستمرا دائما ، ولقد بدأ هذا الكفاح فى العالم منذ بداية ممارسة وسائل الاستقلال وتطبيقاته والظلم يولد الكفاح ، بيد ان قيام التفاهم السياسى بين جميع الأمم يضعنا على الطريق الصحيح المؤدى الى التقدم العالمى .

ان الحباد الإيجابى يعبر ، فى نطاق السياسة الدولية التزامنا السياسى ، وهذا يعنى معارضة ومقاومة أى خضوع أو عزلة . وموقفنا لايعنى اننا نرغب فى الحرية لأنفسنا والعبودية للآخرين فهو لا يفرق بين الأشكال المختلفة للقهر والاستغلال من جانب نظام ضد شخص أو آخر .

اننا تكافح جميع الوان الاستغلال والقهر والسيطرة فى غينيا وفى إفريقيا والعالم ، لأنها حيثما تكون ، تهدد السلام العالمى ، وتعيب بالحرية والعدالة وتعترض سبيل التقدم العالمى .

العمل الدبلوماسي

ان جمهورية غينيا جزء لا يتجزأ من افريقيا • وهي لا تستطيع الادعاء بأنها تحقق جميع مطالبها - أي المطامح الافريقية - ما لم تنصرف كجزء لا يتجزأ من الكل الافريقي •

ولكى تستطيع الجمهورية الغينية ان تؤثر على اطار التطور الافريقي العام وتستفيد من مساعدات الدول الافريقية لتحسين وسائلها ، عليها أن تنشئ علاقات ايجابية مع جميع الدول الافريقية ولا بد لنا من ان نشير هنا الى ان تطور الشعوب الافريقية التاريخي قد مر في ثلاث مراحل من يناير عام ١٩٥٨ الى يناير عام ١٩٦٣ •

اما المرحلة الاولى ، فهي مرحلة اقامة صروح الاستقلال وهي مرحلة تحررنا السياسي •

وفي خلال هذه الفترة ، واجهتنا عدة تيارات متناقضة اثارها رجال مخلصون كل الاخلاص ، ولكن آراءهم كانت تتعارض مع متطلبات تطور افريقيا التاريخي •

وكان في راي البعض ان الاتحاد - الذي يرون ان تحقيقه لا يتأتى الا في نطاق الكيانات الاستعمارية القديمة - من اهم العوامل الديناميكية لتحرير الشعوب الافريقية •

اما نحن من جهتنا ، فكنا ننتمي الى تلك الفئة التي كانت تؤمن ، على النقيض من ذلك ، ان الحرية السياسية هي الشرط الاساسي لاي تحرر وای تقدم ديناميكي عام في افريقيا •

وكان عاينا اذ ذاك ان نخوض غمار معركة ايديولوجية مريرة

لكي نكسب التأييد للفكرة القائلة ان الاستقلال شرط اساسي
لتمكين افريقيا من شق طريقها الى الامام .

ودأبنا بعد ذلك على التنديد بالمناورات الاستعمارية التي كانت
تستهدف إقامة بعض اشكال من الاتحاد بين الدول الافريقية ، أو
بين مجموعات من الدول الافريقية ومجموعات من الدول الأوروبية
في ظروف من التبعية السياسية .

وهذه المرحلة من الكفاح قد انتهت ، ولم نعد بحاجة الى مكافحة
(الاتحاد في ظل التبعية) ، لأنه لم تعد هناك دولة افريقية
لا تقتنع بأن الاستقلال الوطني شرط ضروري لاي تقدم .

وأما المرحلة الثانية التي تطلبت تعريفا جديدا للعمل الذي
ينبغي الاضطلاع به ، فكانت مرحلة لتأكيد شخصيتنا الانسانية
والتاريخية ، وجدير بالذكر انه بينما كانت غينيا هي الدولة
الافريقية التاسعة التي استعادت استقلالها في عام ١٩٥٨ ، فإن
عدد الدول الافريقية المستقلة اليوم يزيد بكثير عن عدد البلاد
الافريقية التي مازالت تحت الحكم الاستعماري .

ولقد ضاعفنا نشاطنا وأعمالنا منذ شهر يناير عام ١٩٦١ ،
لأننا نبتغي ان يعنى استقلال افريقيا اكثر من مجموعة من الأسماء
الجديدة . . لقد اردنا ان يعنى هذا الاستقلال بالنسبة لبلادنا ،
علاقات دولية أحسن ، وسلطة نامية ومشاركة فعالة في الشؤون
العالمية .

ولقد أقمنا اذ ذاك اتصالات كثيرة على مستويات دولية وفي
المنظمات الدولية ، وكان اهتمام وفودنا الدائمة في الخارج ، عرس
وجه افريقيا الجديد والحصول على اعتراف باتجاهها السياسي
الأصيل .

أما المرحلة الثالثة التي نمر بها اليوم ، فتعد استمرارا للمرحلة

السابقة .. ان على قارئنا الافريقية المتحررة أن تفرض أمانيتها
فرضا ، ولا نقول إرادتها ، وان تعرف جميع دول العالم بتفكيرها
السياسي وتنفذ الزعم القائل أن افريقيا يجب بالضرورة ، أن تمتثل
آراء الغرب أو آراء الشرق •

ان الشعوب فى الخسارح يجب أن تكف عن التفكير فى أن
افريقيا عليها أن تختار بين الحقائق التى ليست من صنعها ..

ان عملنا الدبلوماسى يجب أن يعرف العالم بافريقيا كقارة
مفكرة •

وجميع العلاقات التى ننشئها سواء كانت جماعية أو فردية ،
وجميع المؤتمرات التى نشهدها أو ندعو اليها ، تعد فرصا لنا
لتأكيد شخصية افريقيا المكافحة ، وواقعها وأمانيتها وإرادتها فى
أن تساهم مساهمة ايجابية فى قيام عالم متقدم أفضل •

ان وصاية السيطرة الاجنبية أو القوى الاستغلاية فى هذه
القارة ، يجب ألا تبقى بأى حال من الاحوال فى افريقيا بعد ان
حصلت على حريتها وحطمت قيود الاستعمار •

ولكى تكتسب حركة تصفية النظام الاستعمارى أهمية تاريخية
بحقيقية ، فانها يجب أن تتيح المجال لاجراء تعديل بعيد المدى فى
طبيعة العلاقات الدولية ، التى كانت فى الماضى قائمة على أساس
مبادئ قوامها التفوق والتمييز • وهذه يجب أن تخلق السبيل
لعلاقات من المساواة والاحترام والفهم المتبادل ، حتى تعد تصفية
النظام الاستعمارى القديم إذانا ببدء مرحلة جديدة فى التآريخ
العالمى .. مرحلة من التقدم العام للجنس البشرى •

ان نهاية الفترة الاستعمارية مشحونة بالأمل فى نتائج سعيدة
وانجازات خلقة ، أكثر مما كانت عليه فى القرنين الماضيين من
التآريخ العالمى • فهذه الفترة تنطوي على فرص هائلة لحدوث

تغيرات حاسمة ، وأن من واجبنا أن نجعل هذه التغيرات ذات
منفعة للنوع البشرى كله .

ما الذى كان سيحدث لو أن تطبيقات وأساليب الاستغلال
والسيطرة والتمييز استمرت بعد نهاية النظام الاستعماري ؟ لو
أن استقلالنا بقى استقلالا شكليا بسبب ضعفنا أو عجزنا «
لأصبحت افريقيا تابعة أو ذبلا لقارة أخرى وعانى الأفريقيون خلا
فى تفكيرهم وشخصياتهم وتطورهم .

وكان الاستعمار (روحا) قبل أن يكون (حقيقة) ، أماو ان هذه
الحقيقة بسبيل التصفية ، فانه ينبغي علينا أن نعمل على قيام
روح جديدة . ان مشاركتنا فى حياة العالم يجب أن تجرى فى ظل
ظروف من المساواة ، وأن من واجبنا خلق هذه الظروف بعملنا
الكفاحى المستمر ، وهذا من شأنه أن يجعل أفريقيا شريكا محترما
فى الشئون الدولية .

ولو أتاحت لنا القدرة على سبر أغوار عقول شركائنا ، لرأينا
أن هناك ، فى حالات كثيرة ، فجوة واسعة بين تصريحاتهم وبين
أفكارهم الحقيقية .

انه ما زالت هناك طريقة للتفكير التى يستوحىها الشعور القديم
بالعظمة ، وهذه الطريقة كثيرا ما تفضحها مواقف طائشة وردود فعل
معادية وسلوك غير عادل ، ومع اننا نرى فى هذه الأمور صدمة لنا
فائنا نميل الى التغاضى عنها رغبة منا فى الحفاظ على أواصر
الصداقة والمودة .

واذا أردنا أن نكفل الاحترام لافريقيا ، فانه يجب علينا أن
نحصل على الاحترام للافريقيين ، ومع ذلك ، ينبغي لنا أن ندرك
أن الدبلوماسيين يواجهون ضغوطا قوية ، والجو الذى يعيشون
فيه ، يفصلهم شيئا فشيئا عن واقعنا ومع أنهم يراعون التوصيات

ويلتزمون بخط الحزب السياسى ، لانهم يثقون فى الحزب والحكومة فانهم لا يدركون صحتها دائما .

ويشكو بعض السفراء من انهم يفتقرون الى المعلومات ، ولكن حينما يطلب الى افريقى أن يتصرف كافريقى ويسلك سلوكه وأن يدافع عن المصالح الافريقية ، هل من الضرورى تعريفه بنفسه ويشعبه وببلده ؟

ان الدبلوماسيين كثيرا ما يجدون أنفسهم فى مراكز صعبة ، ويطمس التأثير الذى يحدثه محيطهم تدريجا بعض الحقائق عن أوطانهم وواقعها ، بيد أن مهمتهم تكون سهلة عليهم لأن دولتنا الفنية لا تلعب بأحلافها وان زعماءها وممثلها لا يجدون أنفسهم مضطرين الى وضع مصالح متناقضة فى الميزان ، ولكن حينما تكون المصالح الافريقية فى خطر ، عليهم أن يثبتوا وجودهم .

اليس ت هذه مهمة واضحة المعالم ؟ هل هناك سبيل أكثر منطقية وصرامة من سياستنا الخاصة بتأكيد شخصيتنا الأصلية ؟ وما هو أكثر استقامة وأقل التباسا من الشجاعة والحقيقة وهما المصدران اللذان نستلهم منهما مواقفنا ونشاطنا ؟

ان من يقول : اننى لم أحصل على معلومات كافية ، يحاول أن يغطى موقفه السلبي ، وبدلا من ذلك عليه أن يعترف بالحقيقة وهى (اننى فى الواقع أجهل ما ينبغى أن أفعله) .

من ذا الذى لا يدرك أن واجب افريقيا المقدس وحققها الطبيعى أن تساهم فى التقدم العالمى على قدم المساواة مع الأمم الأخرى ، صغيرة كانت أو كبيرة ، قوية أو ضعيفة ؟

ومن ذا الذى لا يدرك أن التحرر الافريقى يعد قوة تقدمية فى خدمة العالم ؟

وإذا عرفنا أن مشاركتنا وتقدمنا من القوى الديناميكية للتقدم

العالمى ، فاننا سرعان ما نتعلم امتكشاف جميع العوامل التى
تستطيع أن تثير هذه القوى وتدفعها وتحفزها •

اننا فى مركز ممتاز يمكننا من تحريك القوى التقدمية والتعجيل
فى التطور العالمى ، وليس ثمة شك فى اننا منذ ان قطعنا كلا
صلتنا بالماضى الاستعمارى ، لم نعد مرتبطين بطوارىء تاريخية
كذلك التى ترغم دبلوماسية بعض الدول التى مضى على استقلالها
حين طويل من الدهر، على التارجح الأمر الذى يكشف عن التناقضات
الكثيرة التى تتخبط فيها •

وعلىنا أن نراعى هذه الاعتبارات حينما نحدد الطريق العالمى
لعملنا الدبلوماسى • وعلى دبلوماسيينا ، سواء كانوا فى موسكو
أو لندن أو الرباط أو بكين أو نيويورك أن يثبتوا وجود أفريقيا
وأن يستثيرا الاهتمام بها ويكفلوا الاحترام لها •

انهم فى الواقع سفراء • وهذا يعنى أن شخصيتهم ومشاعرهم
الودية وتعاطفهم وآراءهم الخاصة ، أقل أهمية من مقدرتهم على
تمثيل أفريقيا والدفاع عن مصالحها • وليست هى شخصية
ديالو أو كامارا التى ينبغى أن يشهروها ويذيعوا صيتها ويجعلوها
محل تقدير واحترام ، وانما عليهم أن يهتموا بشخصية الشعب
الغنى والشعوب الافريقية فحسب •

وعلى الدبلوماسيين الا يتعللوا بأعذار وأمان ويقولون فى
سريرتهم (لقد أوفدت الى بكين ، وهى وان كانت فى الواقع مقرا
للتعصب هام ، فاننى لا أحب أن أعيش فى الصيف) •• أو (اننى
أرسلت الى واشنطن ولكننى كنت افضل أن أعيش فى موسكو) !

ان المشاكل الشخصية لن تكون لها اية أهمية لو أدرك المرء
مسئوليته وكرس كل همه لخدمة قضية أفريقيا الكبرى •

ولما كانت سياستنا قائمة على أساس توطيد عرى الصداقة

الخالصة مع جميع الشعوب والتعاون المخلص مع جميع الأمم ،
فإنها تمنعنا من مراعاة المشاعر الشخصية .

إن لغينيا الحق أن تطمح دائما إلى أن تكون قطاعا ديناميكيًا في
التطور الأفريقي ، على أنه يجب علينا ألا يخامرنا أي شعور بالتفوق
في علاقاتنا مع ممثلي الدول الأفريقية الشقيقة .

إن الظروف التي حصلنا في ظلها على استقلالنا والطريقة التي
تغلبن فيها على متاعبنا والحلول الأصلية التي التمسناها لمشاكلنا
الكثيرة تشهد بأن تفكير لغينيا السياسي مستوح دائما من الاهتمام
بالتعجيل في تحرير هذه القارة تحريرا حقيقيا .

ومادام عملنا يخدم المصالح الأفريقية ، فإننا نستحق صداقة
الشعوب الأفريقية الصديقة وثقتها ، ونكفل لبلادنا صوتا في طول
القارة وعرضها . ولكن ، لكي نجعل هذا العمل مفيدا لأفريقيا ،
علينا أن نوطد عرى صداقتنا مع جميع البلاد الأفريقية ، بغض
النظر عن نظمها السياسية المختلفة التي اختارتها لنفسها أو
العلاقات التي أقامتها مع بعض الدول الأجنبية .

وإذا كانت العلاقات الأفريقية ليست علاقات تتسم بالصداقة
والتضامن والثقة ، فإن أفريقيا لن تقدر أن تفرض نفسها على
الميدان الدولي . وليس هناك في الحقيقة أية دولة أفريقية تستطيع
أن تمثل أفريقيا تمثيلا صحيحا .

وبالرغم من جميع المناورات التي تهدف إلى تقسيم القارة ، فإنه
يجب علينا أن نعي حقيقة واضحة ، هي أن الوحدة الأفريقية كلمة
أملها التاريخ وأن تحقيقها يجب أن يكون موضع اهتمامنا الأول
ومحور جهودنا .

إن النظم المختلفة التي أقيمت في أفريقيا لا يمكن أن تخفي
مصالحنا المشتركة الكثيرة ، وأنا سواجهة الأفكار نستطيع الحصول
على الاعتراف بصواب اختياراتنا وتفهمها .»

أنا في الحقيقة متقدمون سياسيا عن هالبية الدول الأفريقية
الشقيقة ، والجدل الذي ثار نتيجة لاختيارنا قد انتهى الى تماسكتنا
هل نحن بحاجة الى استرجاع المواقف التي اتخذناها بالنسبة
لمسألة الحزب الواحد أو تحقيق الاستقلال كشرط أساسي للوحدة
أو الحيد الإيجابي ؟

إن الأفكار التي تمسكتنا بها في الأمس هي الأفكار التي أصبحت
مقبولة في واقع اليوم ••

وإذا كانت هناك مصالح مشتركة حقيقية تربط البلاد الأفريقية
بعضها ببعض ، وإذا كانت الظروف المتشابهة تحفزها على انتهاج
نفس الطريق ، وإذا كانت هذه الدول تواجه مشاكل ومتاعب
متشابهة ، فإن هناك أيضا موارد ثقافية مشتركة تربطها اجتماعيا
بعضها ببعض •

إن أوجه التشابه العديدة هذه تفسح المجال لوحدة حقيقية
أصبح تحقيقها أمرا ضروريا ملحا نتيجة لاحتياجات تطورها
الاقتصادية • ومع أنه لم تعد ثمة حاجة الى اظهار هذه الضرورة
وتبيانها ، فالنا يجب أن نلح في هذه النقطة لكي نستطيع أن ندعم
تعبئة ضمائرنا وهو أمر ضروري لتحقيق وحدة فعالة •

وهكذا فإننا لا بد من خوض معركة الوحدة على أساس من علاقات
الصداقة ، التي نلتزم بها التزاما تاما • وهذا يعني أننا يجب أن
نقوى تلك العناصر المشتركة التي تربطنا ببعضنا ببعض ونحترم
في الوقت نفسه تباين الآراء الناجم عن اختلاف النظم الاجتماعية
والمفاهيم الاقتصادية والتعبيرات الثقافية •

وإننا في هذا المضمار نسترعى انتباه الشعب الى ناحية من
النواحي الرئيسية في المرحلة الأفريقية الراهنة ، ألا الآن في
مرحلة الاعداد السياسي والسيكولوجي للوحدة •

وينبغي على شعب غينيا ، فى علاقاته مع ممثلى البلاد الأفريقية أن يكون مستعدا دائما لتعبئة العقول من أجل تحقيق الوحدة ، أولا بإزالة أسباب سوء التفاهم التى أثارها القوى المعادية للتححر الأفريقى . .

ان الوحدة لا تعنى أننا جميعا يجب أن نصبح (واحدا) ، وإنما هى وسيلة . . ووسيلة ديناميكية لتحقيق تطور افريقيا . وستقام هذه الوحدة على أساس عمل مشترك لتحقيق بعض الأهداف المحددة التى ستؤثر ، بطريقة حاسمة ، فى تطوير امكانيات دولنا وتتيح لكل واحدة منها ضمانا قويا للاستقلال .

وفى الحقيقة ، اذا كانت جميع بلادنا تعطى هذا الشكل من الاتحاد ضماناتها ، فان كل واحدة منها ستتمتع بحماية هائلة .

وعلى الشعب الغينى أن يصحح المزاعم السلبية التى يروجها الاجنبى حول مبدأ الوحدة الافريقية . اننا لا نجرى فى سباق من أجل الوحدة . . واننا لا نطمح فى أية زعامة ، ولا ننشد أية سيادة .

ان الوحدة ينبغي ألا تكون مجالا للمنافسة لئلا ينتهى مصيرها الى الفشل . هل نحن بحاجة الى التأكيد بأننا كلما تقدمنا على طريق الوحدة الافريقية زادت المتاعب التى يضعها أعداء التححر الافريقى فى طريقنا ؟

وهذا هو السبب فى اننا يجب أن نكون واضحين تماما فى التعبير عن مفهومنا للوحدة الافريقية . والمسألة ليست التماس أشكال دستورية للوحدة ، فهذه أقل أهمية من المضمون الذى نضيفه نحن عليها ، وأقل أهمية كذلك من الكفاية العملية لتعزيز تححر الشعوب الافريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . هذا هو الهدف المشترك الذى يجب أن نصل اليه .

ان الوحدة لن تكون قوة اذا نحن التمسنا الوحدة من أجل
الوحدة فهي على العكس ، تولد قوتها الدافعة المحركة اذا تحققت
من أجل خدمة الاهداف المشتركة التي يحتمل أن تعجل في تطو
هذه القارة التاريخي وتبلور اتجاهات دولنا الثورية وأمانيتها
وامكانياتها الخلاقة .

ان البلاد الافريقية ، وهي ما عليه الان من الانقسام ، تميل إلى
التماس تأييد خارجي لتطورها ، ولذلك فانها قد تضطر إلى
اخضاع مصالح أفريقيا لايدولوجيات الدول المتقدمة . وهذا
ينطوي على خطر بالغ لأن قوى السيطرة التي تحطمت في اشكالها
الاستعمارية ، تبذل كلى المحاولات للبقاء في افريقيا والمحافظة على
امتيازاتها التي تنقسم بالانانية .

الحياة الإيجابية والوحدة

إن الدول الأجنبية التي تؤيد قضية الوحدة الأفريقية ، إنما تفعل ذلك أملاً منها في تعزيز مراكزها في العالم .

ومع ذلك ، أمن الممكن الكفاح من أجل الوحدة ، لأننا نرى فيها وسيلة لتعزيز استقلال أفريقيا وتدعيم حريتها السياسية ، بينما نكون على استعداد لقبول الوصاية الدولية التي تكمن حقيقة في الانحياز السياسي إلى دولة ما ، أو مجموعة من الدول ؟

وهكذا ، يتبين أن الحياة الإيجابية والوحدة صنوان لا يفترقان ومن ثم فإن أي تقدم يتم على طريق الوحدة يفضي إلى تعزيز عدم انحياز أفريقيا ، وبالتالي تأكيد الشخصية الأفريقية .

والى جانب ذلك يجب ألا نغفل عدم التوازن بين الاحتياجات الضخمة لجميع الدول المتخلفة ، وبين المساعدة المحدودة ، التي تقدمها الدول المتقدمة .

وثمة ناحية أخرى للحركة من أجل الوحدة التي ينبغي أن تسترعى انتباه دبلوماسيينا لها ، وهي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية الشقيقة . وإذا كنا قد اشتركنا في المعركة من أجل الوحدة ، فذلك لأننا مقتنعون بأن الظروف الموضوعية لتحقيقها قد تهيأت الآن .

وهكذا ، فإننا نعترف ضمناً بأن الاختيارات السياسية المختلفة والطرق ونظم الحكم المختلفة ليست حوائل أمام شكل الوحدة التي ننشدها . وإذا كانت الاختلافات الهامة في الظروف الطبيعية من دولة أفريقية لأخرى وكذلك الاختلاف في مراحل التطور — حينما

ننظر الى غانا وتشاد مثلا - واذا كانت هذه الاختلافات لا يمكن أن تنبسط عزمنا على المضي في طريق الوحدة ، فاننا يجب أن نضاعف جهودنا لأسباب كثيرة .

من ذا الذي يقول مخلصا ان اختلافاتنا يمكن القضاء عليها في ظروف الانقسام الراهنة ؟ اننا اذا حققنا الوحدة على أساس ظروفنا المشتركة وأمانينا الأساسية ، فاننا بذلك نحقق تنسيق مصالح الدول الافريقية الفردية في نظرة افريقية واحدة .

اننا اعتدنا أن نحدد سبيلنا في ضوء معلومات وبيانات دقيقة عن الموقف الراهن ، لا من أجل كسب مجد أو فخار ، وانما من أجل اتباع خط سياسي ايجابي للتطور . وليس المهم لنا أن نعيد صناعة التاريخ ، وانما المهم أن نعمل على تحسين سير التاريخ . وهذا هو السبب في أننا ، بتفكيرنا وعملنا ، يجب أن نستبعد المواقف العاطفية التي تجرد العمل في ندم طائش وآراء غير واقعية .

وبينما يعلمنا التاريخ الدروس ، فإن الحاضر - حينما نعلمنا العزم على تغييره - يحدد سبيلنا .

أما واننا قد انتهينا من هذه النقطة ، فاننا يجب أن نتناول مبدأ عدم التدخل بمزيد من الدقة لأننا أشد رغبة الآن من أي وقت مضى لكي نلعب دورا فعالا في تحقيق الوحدة .

وعلىنا أن نتمسك بهذا المبدأ في جميع علاقاتنا ، لا في علاقاتنا بالدول الافريقية الشقيقة فحسب ، لأن هذا المبدأ نتيجة لاختيارنا للحياد الايجابي . اننا سنقطع شوطا طويلا نحو تعديل الظروف الراهنة في العالم وتغيير العلاقات القديمة القائمة على أساس التفرقة ، الى علاقات من المساواة ، اذا استطعنا أن نجعل في تحرير افريقيا ، وعلىنا الا نتدخل في شئون الدول الأخرى

الداخلية ، مهما كانت نظمها وأسسها المذهبية ، والمسألة بالنسبة لنا هي انه ليس من شأننا أن تصدر الثورة الغينية !!

اننا نحدد آراءنا واختياراتنا السياسية في غينيا ، اما في خارجها فيجب أن نعمل للاسراع في تحرير افريقيا التام .

وعلينا بهذه الروح ، أن ندعم أواصر التضامن بين شعوب آسيا وأفريقيا ، وهذا التضامن لا يتضمن شكلا جديدا من العنصرية لاننا نعرف أن رجلا فرنسيا أو انجليزيا أو أمريكيا أو روسيا قد يكون أقرب الى أفريقيما في أفكاره وموقفه الحقيقي من رجل افريقي أو آسيوي .

ان التضامن بين آسيا وأفريقيا ذو صبغة سياسية ، تحتاج الى شرح . . حينما نقول أن اسوأ ألوان عدم التوازن في المجتمع العالمي ليس العداء بين النظم المختلفة للدول المتقدمة ، وانما اضطراب التوازن بين العالم المتقدم والعالم المتخلف .

اننا نستنكر جميع مفاهيم التفرقة والمواقف الظالمة ومشاعرو عدم المساواة التي زرعتها مرة سيطرة قلة من الدول ، على العالم وحرمة من الوسائل المادية لتحقيق التطور السياسي والاقتصادي .

اننا لا نقلل من خدة العداء بين الشرق والغرب . ولكننا نعرف أن هذا العداء لا يعوق علاقات المساواة القائمة بين هاتين الكتلتين القويتين اللتين تتعاونان فيما بينهما في ميادين عديدة .

وإذا كان عدم المساواة في المجتمع العالمي يعود الى مستويات التطور المختلفة التي تحققتها مجموعات مختلفة من الدول ، وإذا كان يثبت في الشعوب المتخلفة أماني متشابهة لعصر من التقدم العام ، وإذا كان يبعث في الشعوب إرادة مشتركة لتغيير العالم ، وإذا كان يخلق قوة عالمية لأحداث تغير تقدمي ، فإنه لابد من الاقرار بأن الشعوب المتخلفة ليست متصلة فيما بينها تاريخيا فحسب ،

وانما تربطها ببعضها البعض وحدة الهدف السياسي التي تعمل
عاملا متزايدا الأهمية في الشؤون الدولية .

وهذا هو السبب في اننا يجب ان نقوى أواصر التضامن بين
شعوب آسيا وأفريقيا ، التي تضطلع بدور طليعى لاعادة بنسها
مجتمع عالمى جديد على أساس الصداقة والتقدم والعدالة .
مجتمع معيا تعبئة تامة من أجل أغراض سلمية . . مجتمع يقيج
للانسان سعادة تنفق ونبوغه الخلاق وأمن يتناسب وتعميز علاقات
التعاون الدولى والاخوة الانسانية .

ومع ذلك ، فاننا اذا اعتزمنا أن نتغلب على الصراع الايديولوجى
المضطرم فى العالم المتقدم ، وركزنا اهتمامنا على الكفاح من أجل
تسمية ظروف التطور فى جميع أنحاء العالم بواسطة تعاون دولى
فعال وعلاقات دولية طبيعية وتضامن فعال ، فان التناقضات
القائمة داخل العالم المتقدم ستبقى مسيطرة على الميدان الدولى
وتؤثر على ظروف التطور فى المجتمع العالمى .

اننا لا ننحاز الى أى من الجانبين فى الصراع المضطرم بينهما .
ولكن هذا لا يعنى أن ليس لنا رأى ، ان حيادنا يجب ألا يفسر
كاحتمال لشل ارادتنا فى الشؤون العالمية ، وهذا هو السبب فى
اننا جعلنا حيادنا (حيادا إيجابيا) .

ان الحياد السلبي شكل من أشكال الاستسلام ، التى ننبذها .
اننا على النقيض ، نريد أن نضطلع بجميع مسئولياتنا الدولية .

انحن بحاجة الى تكرار القول بأننا لا يمكن أن نكون محايدين
بين الخير والشر وبين السلام والحرب والعدالة والظلم والتقدم
والركود . . واذا كنا أيينا بكل قوة ان نربط أنفسنا بهذه الكتلة
أو تلك وأن نصبح مندمجين فى هذا النظام أو ذاك ، أو متخالفين
مع هذه القوة المنتمية الى العالم المتقدم أو تلك ، فاننا مصممون على

استخدام حقوقنا كأعضاء في المجتمع الدولي لكي نحمي العدل ونحارب الظلم .

ان مدى الاستجابة الدولية لنا مرهون بشجاعتنا في التعبير عن آرائنا في جميع المسائل مستلهمين في هذا الصدد اهتمامنا الدائم بالحق ونصرة مصالح الشعب وأمانه في التقدم والأمن والعدالة .

اننا لا نكافح من أجل نزع السلاح ، وانما نكافح من أجل سعادة الشعب الذي ينشد الأمن في العالم ، فنزع السلاح ليس سوى وسيلة لهذه الغاية ، وعندنا ، ان الشرط الأساسي للسلام هو تصفية أية سيطرة وكفالة حرية حقيقية لكل بلد ولكل شعب ، ان هذه الحرية ، على مستوى الدول الفردية ، لا يمكن تحقيقها بدون اقامة نظام ديمقراطي يكفل الحرية الفردية . وهذا ينطبق أيضا على الصعيد الدولي ، ذلك ان العلاقات الدولية الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع أن تصون حرية جميع الأمم .

وحيثما نكافح من أجل السلام ، نفعل ذلك ايمانا منا بأن السلام مرهون بحرية الشعب السياسية وبسيادته الفعالة على مستوى الأمم الفردية والمجتمع العالمي .

اننا لا نتخذ مواقف سلبية على الاطلاق . وقد يقول البعض ان هذا أمر يسير !! على اننا نقول ان اخضاع العدالة لمصالح شخص ما والمساواة لشخص من الأشخاص والحق لشخص ما ، أمر ليس بالسهل !

وما الذي علينا أن نخفيه ؟ أمو فقرنا ؟ ليس في هذا ما يشيننا واذا كنا نريد أن نخدع أحدا ، فلن نخدع سوى أنفسنا !

وحيثما نقول اننا نريد علاقات تتسم بالتعاون الدولي مع جميع البلاد والشعوب ، فليس هذا تعطلا منا ، فالتعاون الودي المخلص

والمعونة الخالصة من كل شرف من الوسائل الفعالة الكثيلة بتسوية
ظروف الحياة وتطور جميع شعوب العالم •

ان ارادتنا فى التعاون لا حدود لها ولا تحفظات ، ولا تخضع
لعوامل التفرقة والتمييز ، والصداقة التى ننشدها ، هى الصداقة
التي تفسح المجال للمناقشات الصريحة والاحترام والتقدير
المتبادلين والمواقف العادلة الشريفة ، اننا لا نريد صداقة تفضى الى
الزواج الاضطرابى الجبرى والمنازعات العائلية وانما نهدف
صداقة تقوى الثقة والفهم المتبادل والمعونة غير المشروطة والاخلاص
فى العلاقات بين جميع الشعوب •• صداقة قائمة على أساس
تطلعات واقعية ومفهوم انسانى للتقدم العالى ••

اننا لا نعجب أو نسأل كيف سنعيش أو نبقى ، ونحن نواجه
جميع هذه المشاكل الدولية ، ما دمنا فنشدها عالميا يوسع امكانياته
المادية وقواه الخلاقة وموارده الأدبية فى خدمة المجتمع الأمر الذى
سيتيح للنوع البشرى آفاقا واسعة لنموه •

اهداف السياسة الدولية لحزب غينيا الديموقراطى

١ - المرحلة الدولية

ان تقسيم العالم الى دول متخلفة ودول متقدمة ، يثير تناقضاً بين مصالح هاتين المجموعتين من الدول ، ويظهر العداء الناجم عن هذا التناقض فى أقصى صوره ومظاهره فى العلاقات القائمة على أساس التفرقة والتمييز وعدم المساواة .

وهناك الى جانب ذلك تناقضات فى كلتا الكتلتين تتفاوت فى عنفها حسب أهمية المصالح المتصارع عليها وطبيعتها . وكل هذا يؤدى الى حدوث توتر دولى خطير وتجارب مستمرة للقوة .

وعلى هذا الأساس العام ، تشير فرص التطور التاريخية الى ما ينبغى عمله لتحقيق تقدم ديناميكى عادل تسجل جميع شعوب العالم التى تعد آمانيها وآمالها فى السلام والأمن عوامل ايجابية لتطوير المجتمع العالمى .

واذا كنا نتمسك بقوة وإصرار بمبادئ نزع السلاح العام التام والتعايش السلمى بين الشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، فنحن لا نفقل الحقيقة وهى أن هذه المبادئ وحدها هى التى تستطيع تخفيف حدة التوتر الدولى التى تميز المرحلة التاريخية الهامة التى نعيش فيها .

وهذا هو السبب فى اننا نوجه عملنا للتعجيل فى الطريقة التى يمكن بها تنسيق ظروف تعايش جميع شعوب العالم وتطورها ، هذا الى جانب تحسين ظروف الشعب الاجتماعية فى كل أمة من الأمم .

ونظرا لهذا الاختيار المزدوج ، الذى تنضج نتائجه السياسية والاجتماعية ، فاننا نستطيع أن نحدد بجلاء طبيعة علاقاتنا الدولية مع مراعاتنا لانقسام العالم من ناحية ، والتناقض بين القوى الرجعية والقوى التقدمية من ناحية أخرى .

ب - علاقاتنا مع الدول المتخلفة

ان حزبنا الذى يركز سياسته الدولية على العمل من أجل الوحدة الافريقية ، لن يضطلع بعمل شئ من شأنه الاضرار بتحقيق وحدة العمل بين جميع الدول الافريقية المستقلة .

ان شعبنا يأمل مخلصا فى ألا تالو الدول الافريقية جهدا لخلق ظروف مواتية حتى يمكن اعداد برنامج مقبول للجميع ، وخاصة وان هذه الدول تواقا للعمل من أجل نجاح العمل الذى يؤدي لتحقيق الوحدة الافريقية .

والحكومة الفينية من ناحيتها ، اتخذت خطوات عديدة ، كان من نتائجها الإيجابية مساهمتها فى انشاء الوحدة الافريقية فى وقت قريب على أساس احترام استقلال كل شعب ونظام حكم فى كل دولة مستقلة فى أفريقيا .

ان المصالح والظروف المشتركة بين الأمم الافريقية ستجديعبرا دوليا فى عملها المشترك ، الهادف الى التعجيل فى تقدم هذه القارة الاقتصادية ويمكن افريقيا من أن تتبوا مكانا لائقا فى المحسافل الدولية وأن تمارس جميع حقوقها وواجباتها ومسئولياتها .

اننا نعى أيضا أن نوسع نطاق نشاطنا داخل الحركات الافريقية - الاسيوية ، لتعزيز أواصر التضامن القائمة فعلا بين شعوب آسيا وافريقيا التواقا جميعها الى تعديل طبيعة العلاقات الدولية لى تحسن ظروفها المعيشية والحصول على فرص أوسع للتطور .

ج - علاقاتنا مع الدول المتقدمة :

ولما كنا ملتزمين بمبادئ الحياد الإيجابي ، فأننا نرغب أن نؤكد مرة أخرى أننا نوجه اهتماما قويا فعلا بهذا الاختيار .

إن الحياد الإيجابي يجب ألا يفهم كمبدأ للتبرؤ ، وإنما كمبدأ التزام وتأكيد ومساهمة ديناميكية متزايدة في خلق ظروف مواتية للتقدم العالمى الذى تحاول القوى الرجعية والقوى المعادية للشعوب عرقلته .

إننا نقولها للمرة الثانية بكل قوة أننا لن نقبل الخضوع إلى أية كتلة أو دولة ، فى الوقت الذى نؤكد فيه عزمنا على أن نقسوم بدورنا فى جميع الظروف فى العمل الذى تقوم به شعوب العالم من أجل حرية ديمقراطية وتقدم اجتماعى وأمن دولى .

ونحن حينما نقيم علاقات مع الغير ، نعطى اعتبارا لطبيعة نشاط شعب من الشعوب وأهدافه أكثر مما نعطيه للأشكال التى يكتسبها أو الطريق الذى يسلكه هذا النشاط .

إنها أرادتنا أن نكون صناعا واعين للسعادة فى العالم وهذا اختيار أقوى من أى اختيار إيديولوجى ، وهذه الإرادة هى التى تحدد طبيعة نشاطنا ، وهى بمثابة المستوى الذى نقدر على أساسه الأهمية الحقيقية والتأثير التاريخى لعمل الشعوب والحكومات الأخرى .

إن الحياد الإيجابي هو اختيار الدول التى تريد أن تحتصرم شخصية شعوبها وتؤكد أصالتها بتوجيه تطورها وتأكيد ، والحياد الإيجابي يسمح لهذه الدول أن تستفيد من المعونات الفنية والعلمية أو الثقافية التى تقدمها الشعوب الأخرى لكى تتيح التطور السريع والتحسين المستمر فى ظروفها المعيشية .

إن الحياد الإيجابي ، بجوهره الإنسانى واهتمامه بالتقسيم

الاجتماعى العالمى ، يعد من بين تيارات الفكر والعمل العظيمة ذات
المجال التاريخى العالمى .

وهذا يفترض أن الروح التى تستوحى منها السياسات المحلية
للأمم التى تلزم نفسها بالحياد الإيجابى ، يجب أن تضع مصالح
الشعب فى المقدمة .

إن الحياد الإيجابى يقوم على عدد من المبادئ ، وهى :

- التعاون المخلص مع جميع البلاد
- احترام سيادة جميع الشعوب .
- عدم التدخل فى شؤون الدول الداخلية .
- رفض أى شكل من أشكال سيطرة أمة على أمة ، أو دولة على
دولة ، أو شعب على شعب .
- التعزيز المستمر لحرية الشعوب فى العمل والتعبير .

أما بالنسبة لحرية انشاء العلاقات مع جميع الدول فإن الحياد
الإيجابى يجب أن يؤدى الى تعزيز حق كل دولة فى اختيار علاقاتها
بحرية . ان الولايات المتحدة لها علاقات ثنائية مع الاتحاد
السوفييتى ، ولجمهورية الصين الشعبية علاقات اقتصادية مع المملكة
المتحدة وفرنسا علاقات ثقافية وتعاون علمى مع الاتحاد السوفييتى ،
وهذا بالرغم من العداء القائم بين الدول الاشتراكية والدول
الرأسمالية .

إن هذا شكل من أشكال التعاون ، مهما كان محدودا ، فإنه
يشهد على استقلال هذه الدول السياسى فى مسائل تتعلق بالعلاقات
الدولية ، وإذا كانت دول الكتلة الرأسمالية تقيم علاقات وتسعى
لزيادة مبادلاتها مع الدول الشيوعية الى حد كبير ، فلم تنكر على
الدول الحديثة الاستقلال الحق فى إقامة علاقاتها بحرية وفقا
لمصالحها ولاحتياجات شعوبها ؟

وليس المهم هو عدم تشكيل « قوة ثالثة » بين الكتلتين ، وإنما
ألمهم هو تفضيل مصالح الشعوب المشتركة التى تتطلع الى التعجيل
فى تطورها •

ان الدول الصغيرة التى تحاول كل من الكتلتين الدوليتين
الكبيرتين استمالتها اليها ، لم تنجح بعد فى تنسيق جهودها لرعاية
مصالح شعوبها المشتركة وحمايتها • ومع ذلك فإن هذه المصالح
يجب أن تحظى بالاهتمام الرئيسى اذا كنا نريد أن ندرس بسرعة
الظروف المعيشية لجميع شعوب العالم •

والحياد الايجابى مبنى على حق كل شعب فى الاسهام فى تقدم
النوع البشرى العام والمشاطرة فيما ينتج من ثمار •

ولقد وضع مؤتمر باندونج المبادئ الأساسية ، لسياسة دولية
قوامها عدم الانحياز وعمل دولى ايجابى تقوم به الدول المنحلقة •
وهذه المبادئ تتطلب أن تتخذ الدول التى تمتنقها مواقف حاسمة
غير متحيزة للتوصل الى تسوية عادلة لجميع المسائل موضوع
النزاع على أساس الفهم المتبادل والتعاون الودى •

د - تسوية العلاقات الدولية :

ان حزب غينيا الديموقراطى سيمضى قدما فى عمله لتسوية
العلاقات الدولية بمكافحته علاقات الظلم والتبعية والتمييز التى
تميز الواقع السياسى الدولى والمبادلات الاقتصادية الآن •

وتحقيقا لهذا الغرض ، سيعمل الحزب على ما يأتى :

١ - اجراء اصلاح بعيد المدى فى كيانات الامم المتحدة ومجلس
الامن بحيث تصبح معبرة. تعبيرا حقيقيا عن آمانى جميع
شعوب العالم واحتياجاتها •

٢ - الاعتراف بحق جميع الدول المقدس في عضوية المنظمة
الدولية وهيئاتها المتخصصة الأخرى .

٣ - تعديل المبادلات المالية والاقتصادية بغية خلق ظروف اقتصادية
سليمة للدول المتخلفة التي تورد السلع الأولية والمواد الخام .
وتحقيقا لهذا الغرض ، لا بد من تحديد نسبة عادلة إذا
كانت أسعار المنتجات الصناعية تزيد الى حد كبير عن أسعار
السلع الخام والمنتجات الزراعية .

٤ - انشاء سوق أفريقية مشتركة ديناميكية تتعامل على قدم
المساواة وبدون أى تمييز أو تفرقة مع المجموعات الاقتصادية
مثل السوق الأوروبية المشتركة والسوق الاشتراكية المشتركة
مع الاهتمام بشئ واحد وهو حماية مصالح أفريقيا الاقتصادية
في ظروف من الاستقلال المطلق ودفع عجلة التطور الاقتصادى
والاجتماعى .

٥ - تحرير جميع الأقاليم الأفريقية التى ما زالت تحت الحكم
الأجنبى تحريرا فعلا .

المؤسسات الوطنية

١) الثورة الغينية والنظام البرلماني :

في غداة الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة للتغيرات الهامة التي حدثت في ميزان الشعوب على الصعيدين الدولي والأفريقي ، أتبع لشعب غينيا من الناحية القانونية أن يدخل الحياة السياسية العملية . فقد دعى هذا الشعب ابتداء من عام ١٩٤٥ الى ارسال ممثليه الى المجلس الاقليمي وإلى المجلس الاتحادي في داكاز . وايفاد نواب وشيوخ الى الجمعيات الفرنسية في باريس .

ولقد جرت الانتخابات عقب حملات انتخابية تنافست فيها الأحزاب السياسية المرتبطة بجماعات من أصول مختلفة كانت تفتقر الى أى التزام وطني . وكان المرشحون يخاطبون الشعوب العنصرى والدينى والاقليمى .

وهكذا كانت الحياة البرلمانية في البداية لا تزيد عن كونها مجموعة من ألوان النشاط المضطرب هدفها الوحيد ارضاء مصالح وأطماع تتسم بالأنانية .

ولم يكن للأعضاء الغينيين في المجالس المختلفة ، طوال الفترة من عام ١٩٤٥ الى نهاية عام ١٩٥٥ أى اتصال مباشر مع الشعب ، اللهم سوى عمليات اثارة عقيمة تجرى في الحملات الانتخابية . وكان الأعضاء المنتخبون يتصرفون كحكام اقطاعيين يجنون الأرباح والمكاسب من سداجة الشعب وعدم وعيه وتنظيمه ومن الرشاوى الاستعمارية .

وكان النظام البرلماني يضطلع بالسلطات السياسية على مستوى

العضو المنتخب الذى كان سلوكه مطبوعا بالفساد وعدم الشغور
بالمسئولية واللامبالاة بظروف الشعب المعيشية القاسية ومستقبل
بلادهم •

وكانت هذه الاتجاهات غير الديمقراطية وغير الشعبية للحياة
البرلمانية نتيجة مباشرة لاستيراد النظام البرجوازى للتقاليد
السياسية الفرنسية التى تراكمت وتجمعت نتيجة لتدخل الادارة
الاستعمارية المباشر فى اختيار المرشحين وترشيحهم •

وكانت هذه التطبيقات قد باعدت بين الشعب ومثليه وحالت
دون قيام اتصال وثيق بين الجانبين ، وافضت الى جهل « منظم
مدبر » بمسؤوليات المؤسسات الوطنية عن مسائل تهم تقدم
البلاد •

وكان على حزب غينيا الديمقراطية ان يضع حدا لهذه التطبيقات
التي كانت تعود بالضرر على تطور الشعب السياسى والادبى وحالت
دون وضع اساس سليمة لامتنا • ويادر الحزب الى وضع اساس
لاختيار الشعب الحر الحكيم لمثليه فى الهيئات المختلفة على جميع
المستويات ، بدلا من التمويه الانتخابى والوسائل الملتوية التى
كانت تؤدى الى انتخاب ممثلين غير شعبيين •

وقد دعى انصار الحزب لانتخاب ممثلين من الجنسين على
اساس موازين الكفاءة والاخلاص للمصالح الشعبية ، لكى يتنبوا
عن الشعب فى المجالس العامة والجمعية الوطنية •

والى جانب ذلك وضع الحزب برنامجا على مستوى الامة للتقدم
الاقتصادى والاجتماعى والثقافى •• وما لبث هذا البرنامج أن أصبح
« منبرا » لمرشحي الحزب فى جميع الدوائر دون الاشارة الى المصالح
الصغيرة او الاعتبارات الشخصية •

وهكذا أصبح حزب غينيا الديمقراطية ، الحزب السائد فى

الحقل السياسى الفينى ، وبدأ الشعب يختار مرشحيه وينخرط فى صفوف الحزب . . وأصبح جميع أفراد الشعب وممثلوه ، يركزون بجميع نشاطهم على تنفيذ برنامج واحد يستهدف السعادة للجميع والتقدم الديموقراطى وتحرير مجتمعنا تحريرا فعالا وتطوير الشخص الانسانى تطورا تاما .

ولجأت القيادة الوطنية للحزب الى وسائل مناسبة لتصفية آثار الاقليمية والفردية ، فى انتخابات المجالس البلدية ، على سبيل المثال ، وشج الحزب رؤساء بلديات ليسوا على صلة مباشرة بالمجتمع الذى يريدونه كل فى منطقته .

وقد استخدمت الطريقة نفسها ، فى ترشيح المستشسبارين العامين أو فى انتخاب ممثلى الشعب للمجلس الاقليمى .

وثمة أثر آخر للطريقة السياسية التى عولجت بها جميع اوجه النشاط الفردية والجماعية ، وهى ان جميع المنتخبين وضعوا تحت اشراف الشعب المباشر الدائم ، وأصبحوا مشغولين تماما فى الكفاح الذى يقوده الحزب .

ولقد انشأ المسؤولون فى الحزب علاقات ايجابية مع ناخبهم بدلا من خداع الشعب بوعود مضللة ، وألزموا أنفسهم بممارسة سلطاتهم السياسية ممارسة صحيحة . ونجح الحزب فى القضاء على جميع العيوب فى النظام البرلمانى وأقام نظاما ثوريا شسعبيا ديموقراطيا .

ولما كان هذا النظام ذا طراز جديد ، فان الامتياز الوحيد لمثل شعبي غيتيا فى أى مجلس أو هيئة هو تكريس نفسه لقضية المجتمع ، ان كفاءة هذا المنتخب الاجتماعية والتزامه المخلص بخط الثورة السياسى يقاس بمدى ثقة الشعب فيه .

ويسود الآن الجمعيه الوطنية (البرلمان) والمجالس العامة

ومجالس القرى جو سليم وروح الزمالة والوفاق وثقة تامة فى
مصير البلاد ووعى وطنى وذلك تمشيا مع تطور هذه الأمة
الثورى .

ان الملامح السلبية للنظام الالمانى البورجوازى هى العداء بين
لهيئات التشريعية والهيئات التنفيذية والامبالاة وانعدام الصلة بين
لشعب والهيئات التشريعية . . وليس لهذه الملامح وجود فى حياة
لينيا الدستورية .

ان النظام الثورى الديمقراطى الشعبى الذى أقامه شعب
غينيا يضمن على جميع مؤسسات هذه الأمة صفات الديناميكية
والأمانة التى لا غنى عنها فى أى بناء تقضى أبوى .

اننا نرى أن كيان الهيئات التشريعية والمبادئ السياسية
لأعمالها ووظائفها يجب تدعيمها لزيادة كفاءتها للمحافظة على توازن
مجتمعتنا الداخلى .

ب) من أجل ادارة ديموقراطية فعالة

ان كفاية الهيئات والمؤسسات الادارية مرهونة بتكيفة كياناتها
باستمرار وفقا لمتطلبات الادارة العامة وادارة الاموال العامة .

ولكى نتيح لعملنا الثورى حوافز جديدة فى مسائل الادارة ،
فانه يجب تنفيذ اللامركزية حتى تؤول جميع السلطات الى الشعب
وفقا لخط حزب غينيا الديمقراطى السياسى وأهدافه الأساسية
حتى نستطيع ترجمة المعادلة الثورية الى حقائق وهى : « الدولة =
الشعب » ، ان النتائج المترتبة على هذه المعادلة تعود منافعها على
الفرد وفى مقدمتها تطوير فهمه ومقدوره على خلق العناصر اللازمة
للسعادة الاجتماعية والفردية .

ان القرية هى الخلية الأساسية للمجتمع الغينى ، ومن ثم فهى

تستحق كل اهتمام وخاصة بشخصيتها وتطوير حياتها وتجديدها .
ان التوازن على مستوى الأمة مرهون بصفة قاطمة بالتوازن الداخلى
لمجتمعات القاعدة • وحالما يحدث اختلال فى التوازن فى قرية او
مجموعة من القرى ، فانه يفضى الى تدهور اقتصادى واجتماعى الأمر
الذى يؤثر على استقرار الأمة الداخلى وظروف تطورها العامة •

ان الهجرة الجماعية من الريف الذى دأب حزب غينيا على تعبئة
الرأى العام ضدها تكشف عن عدم توازن اجتماعى واقتصادى •
ولكى تكفل توازنا وانسجاما دائمين فى تطور الأمة ، لا بد من بذل
جميع الجهود لا لندفع الانسان نحو السعادة ، وانما على العكس ،
لنحمل السعادة على أن تأتى طيبة للانسان ، وذلك من طريق تحسين
الظروف المعيشية وتوسيع الميزان الداخلى للمجتمع الذى يعيش
وتدعيمه •

وهكذا ، يجب استخدام كل وسيلة ممكنة ، السياسية والفنية
والتربوية والفكرية ، لتحقيق تطور ديناميكى وكفالة رخاء ماضى
وأدبى لمجتمعاتنا القروية •

ان القرى التى تعد الوحدات الاجتماعية الأساسية يجب أن
تصبح وحدات اقتصادية سليمة ، وتحقيقا لهذه الغاية ، لا بد من
تزويدها بالوسائل اللازمة لتطور امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية •
ج (المركز

لدينا الآن فى هذه المرحلة قسم لحزب غينيا الديمقراطى على
مستوى كل مركز وتعمل هذه الأقسام على التعجيل فى تحرير المجتمع
الغينى داخل اطار ذلك المركز الادارى •

ان المركز ، من الناحية الادارية ، يضطلع بمسؤولية مباشرة
فى جميع المسائل التى يعتبر فيها مستوى فهم السكان ومقدراتهم
كافية لضمان ادارة منتظمة •

ويجرى تزويد المركز ، الذى يمثل الكيان الادارى الثانى بعد القرية ، بجميع الخدمات العامة التى تستطيع دفع عجلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى محيطها وخاصة الزراعة والانتاج الحيوانى والتسويق وتوزيع المياه والتعاون وزراعة الأحراش والبوليس والعدل والصحة العامة والتربية والتعليم والخدمات البريدية ... الخ ..

ولتقليل حاجة المدن الى القرويين ، انشأ كل مركز مكتبا للمشتريات ، وهذا المكتب مسؤول عن تسويق المنتجات المحلية ومحا للبيع « القطاعى » يتولى بيع السلع الاستهلاكية والمهمات .

ويعنى وكلاء الاقتصاد الريفى بتدريب المزارعين تدريبا فنيا ويساعدونهم على تنظيم انفسهم فى جمميات زراعية انتاجية ، ويساعدونها بلا مقابل ، وذلك لضمان نجاحها السياسى وازدياد ربحها .

ويطلب الى المدرسين ، الى جانب تعليم التلاميذ فى المدارس ، وضع برامج تعليمية للكبار حتى يتسنى الاسراع فى القضاء على الأمية وهى الوباء الذى يقيد طاقات ضحايا الانسانية وامكانياتهم .

اما بالنسبة لمندوبى الصحة العامة ، فانهم الى جانب خدماتهم فى المستوصفات والمراكز الصحية ، ومستشفيات الولادة ، يجب أن يعنوا بتربية الشعب تربية صحية ، وهذا عامل هام لتقدم الصحة العامة لأن الوقاية خير من العلاج .

وهناك الى جانب ذلك هيئات الفتوة التى يمكن تنظيمها على مستوى المركز فى اطار الحزب ، واستخدامها فى الوحدات الانتاجية التعاونية والارتقاء بتدريب الشباب القروى تدريبا فنيا ، وتمكينهم من الانخراط فى قطاع الانتاج .

وحينما يصبح المركز كيانا له مسؤولياته المباشرة التى يضطلع

بها بتوجيه سلطات ادارية أعلى ومساعدتها ، يسهل مع ذلك تنمية التعليم السياسى والمدنى والبدنى والفكرى والمهنى لسكان الريف .

ولقد خولت المراكز مسؤوليات الادارة المالية العامة والاشراف على الموظفين لكى يتم تحقيق هذا الاصلاح الادارى . والى جانب ذلك، يجب على كل اقليم أن يعد برنامجا للتنمية المبني على أساس التخطيط وذلك كجزء لا يتجزأ من المخطط الاقليمى ، وهو تحديد قواعد الانتاج على فترات قصيرة من الزمن .

د (الاقليم الادارى

لقد شهدت الاقاليم الادارية قدرا كبيرا من التنمية وتزداد لذلك ألوان نشاطها تنوعا .

وفيما يتعلق بالخطوة الجديدة لنشر النظام اللامركزى ، وهو وضع السلطات الحقيقية فى المراكز ، فإن الحكام الاقليميين يضطلعون بمهمة تنسيق أوجه النشاط الادارى والاشراف على جميع الهيئات العامة على المستوى الاقليمى .

وتتولى خدمات متخصصة بتصريف المهام الفنية .

يقوم المجلس الادارى الاقليمى الذى يضم جميع رؤساء الادارة الاقليميين ويرأسه المحافظ ، بدراسة جميع المشروعات وتنسيق أوجه النشاط . ويتولى المحافظ ورؤساء الادارات ، احالة جميع المسائل المتعلقة بحياة الاقليم الادارية الى المجلس الادارى .

باستثناء القوات المسلحة ، تخضع الجمارك والبنوك والمنشآت التربوية العليا والنقل الجوى والمشروعات أو الشركات لمسؤولية الحكومة المركزية ، أما جميع الهيئات والخدمات العامة الأخرى فانها تخضع لسلطة المحافظ الذى يعد مسؤولا عن ادارتها .

ولضمان سير الشؤون المالية سيرا منتظما وكفالة إدارة أمينة على المستوى الاقليمى ، يجرى اعداد الميزانية الاقليمية ويوافق عليها قبل أول يناير من كل عام •

ان نجاح الثورة مرهون بمجموع الانجازات الايجابية التي تحققها الاقاليم ، وسلوك موظفى الحكومة اليومى ازاء الجمهور وولاء الموظفين والعمال من جميع الكوادر فى الخدمات والشركات والمشروعات الاقليمية ، وهذا هو السبب فى أن الثورة تطلب الى الموظفين المسؤولين أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الكبيرة بكفاءة ، فى الكيانات الاولى والثانوية ، لارضاء السكان المحليين •

وكان على المكتب السياسى والحكومة أن يمضيا فى تنفيذ عمليتين لتوطيد دعائم دولتنا ، وهما :

لا - تنفيذ اللامركزية السياسية والادارية ، وتوزيع مسؤوليات واسعة ابتداء من القاعدة الى القيادة •

٢ - مركزية قوى التوجيه والتشريع وتخطيط تطور الأمة •

انه يجب أن يكون هناك تفهم سليم ، للتناقض بين العمليتين ، لكى نضمن ألا تخنق السلطات الوطنية حياة الوحدات الاقليمية أو أن تنطوى هذه الوحدات على نفسها وتحيط نفسها بسـوـر من الاقليمية ، الأمر الذى سيعود بالضرر على حدوث تطور متوازن على مستوى الأمة •

وإذا عمل بالنظام اللامركزى وسير لخدمة الوحدة الوطنية ، فإن نشاط الهيئات المركزية والمحلية سيكمل بعضها البعض •

هناك بين قيادة الحزب الوطنية والحكومة من جهة وبين المواطنين أو القاعدة من جهة أخرى ، أحزمة محركة يجب أن تعمل بالنسجام تحت اشراف مستمر • ومن واجبنا فى هذا المضمار أن نقضى على

أى اتجاه انعزالي لبعض المديرين التنفيذيين الأقليميين ، الذين يقصرون اهتمامهم على حل المشاكل المحلية .

فى المركزية الديمقراطية تناقض منطقى ، اذا أهمل وتفوضى عنه ، فانه يقضى الى الدكتاتورية ، وخاصة اذا عبث فى عمله المنظم ووظائفه من القيادات ، أو أنه يؤدى الى الفوضى والتفكك وبعبثرة الجهود اذا عبث فى روحه عند القاعدة .

ان رجميع الأشياء فى دولة ديموقراطية يشد بعضها بعضا ويكمل بعضها البعض ، ومن ثم فانه اذا تجوهرت الصيغة التكميلية للمسؤوليات المضطلع بها على مستويات الحكومة المختلفة ، واذا نشأ صراع بين القاعدة والقمة ، فان المسؤولين عن ذلك يسيرون ضد الثورة ويعرضون كيان الأمة للخطر ويعوقون تطور الاقاليم الادارية الفردية . وهذا هو السبب فى أن نظام اللامركزية البعيدة المدى يتطلب ، بالضرورة ، اشرافا دائما على جميع ألوان النشاط .

ان من يكره الاشراف أو يدمغ المواطن الذى يستنكر ما يراه متناقضا مع خط الحزب السياسى ، بأنه مثير للشغب ، يقيم الدليل على أنه فى عزلة عن اهتمامات الشعب . والذى يبدى استياء من اقدم سلطة عليا على الفاء عمل غير قانونى يظهر شعورا زائفا باحترام الذات ، فهو يبتغى الافادة من أعماله ووظائفه بدلا من تكريسها لخدمة مصلحة الشعب العليا .

هـ (الخدمات العامة

ان حكومتنا تضطلع بواجبات هامة واسعة النطاق ، فعليها أن تترجم القرارات الخاصة بتنظيم القطاعات المختلفة فى حياة الشعب العامة الى أعمال . ولقيام ادارة فعالة ، يجب أن تجمع بين عدد من العوامل الحيوية ، وأن تعمل الخدمات العامة على :

١ - حماية الحقوق الشعبية والحريات وتنفيذ رعاية المجتمع
الجماعية •

٢ - وأن تكون في متناول المواطنين وتستهدف أهدافا
ديموقراطية •

٣ - وأن تتكيف ، في عملها ووظائفها ، حسب الاحتياجات الشعبية
ومتطلبات تقدم الأمة والأمن •

٤ - أن يكون على رأس ادارتها موظفون واعون أكفاء مخلصون •

٥ - أن يعمل فيها موظفون أمناء يتمتعون بروح من الوعي المهني
والنظام ، وتحدوهم الرغبة الخاصة في القيام بأعمالهم على
أكمل وجه •

لقد جرت العادة على ان يحكم الشعب على نظام من النظم
بطبيعة علاقاته بالخدمات الادارية ، والنظام الشعبى يدعو الى
قيام حكومة مكافحة ملتزمة بتنفيذ أهداف الشعب الذى آلى على نفسه
تحقيقها ، ان حكومة من هذا القبيل تشرح أعمالها وتبررها ،
وتعلم الشعب وتخدم فقط مصالحه •

ونظرا لحركة تطبيق اللامركزية الواسعة النطاق الجارية فى
حياة دولتنا لمصلحة المجتمعات الصغيرة الأساسية ، فانه اصبح من
مسؤولية الحكومة ان :

أ - ادارة الخدمات المركزية الموضوعة تحت سلطاتها المباشرة ،

ب - دراسة وسائل التنمية وطرقها ،

ج - الاشراف بصفة دائمة على عمليات الخدمات العامة وادارتها

ومع ان نظريائنا ممتازة ومبادئنا الخاصة بتشغيل خدماتنا
ومشروعاتنا وادارتها متمشية مع متطلبات التطور السريع فى غينيا ،
فانه لا مفر لنا من الاعتراف انه كثيرا ما حدث من ناحية التطبيق ، ان
هذه الآراء والنظريات كتب لها الفشل لأنها لم تستطع أن تتمخض

عن عملٍ ايجابي حاسم يتطلبه تطبيقها الصحيح ، أو لان الموظفين الذين يتخطونها عن عمد ويخرقونها ، يحمون أنفسهم وراء اهمال كبار المسؤولين أو حتى بالاشتراك معهم .

ولكى نستطيع الثورة ان تسير قدما بسرعة ، فإنه لابد ان يسود الشعور بالمسؤولية جميع الأعمال التي يمارسها كل مواطن في غينيا ، وأن يصبح الاشراف على جميع المستويات ، في جميع القطاعات ظاهرة الدائمة الفعالة .

ان التفتيش ، في ممارسة المسؤولية ، أمر لابد منه ، وان عدم لبالة ، يعد علامة من علامات العجز أو الاستسلام الذي لا يمكن السماح به أو التغاضي عنه .

أن الحكومة التي تضطلع باكبر المسؤوليات في تنفيذ القرارات التي يتخذها الحزب ، يجب أن تكون في جميع الاحوال والوان النشاط التي تمارسها ، مثلا حيا للوعي الوطني والالتزام الثوري والوحدة الكاملة والتماسك يجب ان يميزا عملها . والواجبات التي يوكلها لها الحزب لاتسمح بحدوث تناقضات داخلية يسببها عدم المسؤولية وعدم الوعي ، ولكن من واجب الحكومة ، على النقيض ، ان تشجع الموظفين الحكوميين خاصة والشعب عامة وان تسدي لهم النصح المشورة وتعمل على توعيتهم وتعليمهم .

يبد أن هذا الجانب الاجتماعي من عمل الحكومة ، يجب أن يسير جنبا الى جنب مع الحزم ، حينما يكون الحزم ضروريا لفرض العدالة وكفالة رجحان مصالح الجماهير على مصالح الأفراد أو مجموعات من الأفراد . وعليه بعد ذلك ان يعاقب بقسوة جميع الأخطاء وسوء السلوك والسلوك السلبى والمواقف المضسدة للثورة والقضاء على الرشوة ومنع أى سلبية والافتقار الى الوعي الهني والاستهتار والتبذير والتبديد .

ومع أن كياننا أصبح مكيفة تماما حسب ظروف البلاد
فإن متاعب عملية خطيرة تلاحظ مع ذلك فى قطاعات عديدة وهذا
مردة فى الغالب الى ان هناك منطقا داخليا يتعارض مع خط السلوك
الذى حدده الحزب ، وان هذا المنطق آخذ فى التعفن والزوال

وهذا المنطق يريد التغطية على جميع العيوب والتطبيقات الشاذة
واسباب الضعف ، ويدعو فى الوقت نفسه الى تأكيد جوانب العمل
الايجابية لادارة من الادارات أو خدمة من الخدمات أو مشروع من
المشروعات .

فى المحاضرات الأسبوعية التى دأبنا على القائها كنا نبحث بأسباب
مشاكل السلطة ، لأننا نريد ان نحول دون تحولها الى أداة ظلم
وجور . ومع ذلك فإن السلطة قد تصبح جدارا يزداد فى ظلها
الاستسلام والأتكالية وينمو الشعور بعدم المسؤولية .

انه لا يحق لنا ان نخفى الحقيقة ، فشعور الاستسلام يقضى الى
الاهمال وعدم المسؤولية ويؤدى الى رواج التهم البشعة ضد
مؤسساتنا .

ان السلطة ستكون موضع عبث مادام الأشخاص الذين بيدهم
هذه السلطة يظلون شركاء فى الاهمال وسوء العمل والأخطاء
ويفتقرون الى الوعى المهنى .

نحن بحاجة الى التذكير بأن الرجال الذين يخولون السلطة
ينبغى أن يفوزوا بها أولا وقبل كل شئ باقامة الدليل على قدرتهم
وسلوكلهم المثالى ودرجة عالية من الوعى ، دون ترك مجال للتقاعس
الفكرى والاستسلام المعنوى .

واذا كانت الحكومة والجمعية الوطنية ورؤساء الاقسام
الادارية لا يكفلون فى جميع موظفيهم القيم والفضائل التى يجب ان
تضفى هبة لاغبار عليها وقوة ادبية مثالية على سلطانها ، فإن

الدولة هي التي ستتأثر ويقال منها التعب كل منسك بواسطة
مؤسسات من هذا القبيل .

ان الموظفين فى نظام ديموقراطى شعبى لا تقتصر مسؤولياتهم
على الادارات التابعة لها وانما يجب أن يشعروا دائماً بأنهم
مسؤولون عن جميع الخدمات وجميع الاقاليم والقرى فى البلاد ،

وهم برعايتهم المستمرة لآعمال ادارتهم وتحسين كفاية العمل
انما يسهمون فى كفاية سير الشؤون العامة سيرا منتظما

اننا يجب بالضرورة ان نوجه نقدا عادلا للعيوب والقصور
فى عمل جميع الخدمات العامة على مستوى الأقليم ومستوى
البلد ونجرى دراسة جماعية للخطوات الفعالة لعلاج هذه العيوب
والمثالب .

و - مراقبة الخدمات الادارية

لمراقبة ادارة هيئات الدولة ، وخاصة الهيئات الادارية والمالية
أنشأنا خمسة مكاتب للتفتيش للشؤون الادارية والمالية فى
كوناكرى ولايبى وكانكان ونزيريكورى وكنديا ، ويشغل كل مكتب
منها ثلاثة أو أربعة مفتشين مدربين ويكون كل واحد منهم مسئولا
عن خمسة أو ستة اقاليم ادارية .

ومكاتب التفتيش هذه تضطلع بفحص سير الادارة المالية
والادارية فى جميع الخدمات العامة والشركات التابعة للدولة
والمشروعات الواقعة فى نطاق منطقتها واختصاصاتها اما بالنسبة
لادارة التفتيش العام للشؤون المالية والادارية ، فان الادارة تتمتع
بسلطات واسعة ، ويتولى المفتشون فيها التفتيش على سير الادارة
مرة كل سنة على الأقل ، فى الخدمات نفسها والخدمات المدنية
والعسكرية ، والمجالس العامة والشركات ومشروعات الدولة
الصناعية أو التجارية وغيرها ، فى جميع انحاء البلاد .

ان الهيئات العامة يجب الا يجرى التفتيش عليها وعلى ادارتها
فحسب ، وانما ينبغي أن تثبت نتائج التفتيش في شهادة عن حسن
السلوك أو التوصية بانزال عقاب صارم ضد هؤلاء الذين يخرفون
القوانين الموضوعة لادارة الاموال العامة .

ان الرجال الذين يخربون بناء البلاد الاقتصادى ويوقفون تقدم
شعبنا الاقتصادى والاجتماعى هم اعداء الأمة .

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا ان استقلال الدولة السياسى لن يكون
استقلالاً حقيقياً ما لم يكن مبنياً على اساس استقلال اقتصادى . ان
الرجال الذين تثبت عليهم تهمة سرقة الاموال والممتلكات العامة أو
منوء استخدامها يجب ان يعتبروا الد اعداء الثورة الفينيسية
واخطرهم ، ومن ثم يجب محاكمتهم امام محكمة للثورة ، تنزل
بهم اقصى العقوبات ومصادرة ممتلكاتهم اما لصالح الأمة أو الاقليم
التي ارتكبت ضده اخطاء .

ونذكر ان سرقة الماشية كانت قد انتشرت كالوباء فى الماضى
فى حياة قرانا ، ولكننا استطعنا القضاء على هذا الوباء بفضل
الحملة الحازمة التي قمنا بها ضد اللصوص .

واليوم ، يتوقع كل انسان من الحزب وحكومته اتخاذ
خطوات مماثلة حتى تسود الأمانة والوطنية والكرامة جميع موظفى
الحكومة وتحل محل التقاسص والتلاعب ، وفى هذه الحالة تنتهى
الأزمة الخلقية التي تلاحظ عند بعض العناصر . . بفضل اليقظة
والوعى .

ان وجود أزمة خلقية يكشف دائماً انعدام الثقة فى النظام
أو بمعنى آخر فى فرص الأمة وتطلعاتها الى تطور سليم . ان الموظف
أو العامل المكافح ملتزم التزاماً مخلصاً بالثورة وليس له أى مطامع
سوى المطامع التي يحققها انتصار حزبه ونجاح دولته فى حماية
نكاسب الثورة وتدعيمها .

أنا نندد بهؤلاء الذين لا يستطيعون شراء سيارة أو بناء منزل
من ثم يلجأون إلى أساليب غير شريفة ليعيشوا عبثة البذخ
بدافع من رغبتهم في التظاهر *

إن الكفاح الثوري يجب أن يضمن صفة أدبية وفائدة اجتماعية
على جميع أوجه النشاط وبخاصة النشاط الاقتصادي • إن
التنفيذ الصحيح لسياستنا الخاصة بالتخطيط الاقتصادي وإقامة
علاقات اجتماعية عادلة في مجتمعنا وتدعيمها ، وتقديم المصلحة
العامة على المصالح الفردية التي تتسم بالأنانية والتعجيل في تقدمنا
الاجتماعي ... كل ذلك يتطلب منا توسيع نطاق كفاحنا الثوري
ضد الأزمة الخلفية التي يخلقها أناس يفتقرون إلى الوعي الوطني
وشعور التقدم *

احترام المؤسسات الوطنية والنظام

ان تقديم طريقة المعالجة السياسية على العناصر الاقتصادية والفنية من المبادئ الأساسية التى تتميز بها عقيدة حزب غينيا الديمقراطية .

لقد ذكرنا آنفا اننا ننبذ الاقطاع التقليدى والمالى والديموقراطية الشكلية مادامنا لانريد ان نمارس سيادة على الانتخابات البرلمانية فقط . وهذا هو السبب فى اننا قمنا بتحليل التفسيرات الخاطئة للسيادة السياسية التى تفسرها بعض الفئات السياسية التى تدعى انها - اى السيادة السياسية - تتعدى على حق الفئتين وتتدخل فى الشؤون الداخلية والخدمات الادارية ، او حتى تغطى الاخطاء الوظيفية .

ان بعض المنتخبين السياسيين يسعون ، تحت ستار السيادة السياسية ، التى تعنى فى الواقع كفالة الاحترام لمبدأ سواد حقوق الشعب ومصالحه ، الى الهروب من واجباتهم الوظيفية او النظام المعمول به فى جوانب عملهم وخدماتهم .

وفى حين أن الدور الذى يقوم به الحزب يتضمن تقريراً مما يخدم مصالح الأمة والاشراف على تنفيذ القرارات التى يتخذها فى هذا الصدد ، فإن الدولة تمثل الكيانات العضوية للأمة . وبينما تسير الأمة حسب خط الحزب السياسى وتعمل لتحقيق الأهداف التى يحددها ، عليها ان تضطلع بمسؤوليات جسيمة تتفق اهميتها وجسامتها مع مستوى تطور الأمة .

ان الدولة هى التى تضع القوانين موضع التنفيذ وتنظم المجتمع وتعى بتنفيذ المشروعات ذات المصلحة العامة . وعلى زعماء الحزب

وأعضائه المكافحين أن يحترموا السلطة الإدارية التي تعد جزءا
لا يتجزأ من سلطة الأمة على كل فرد .

ورؤساء الخدمات الإدارية - الأمن والإحصاء الجوية ، والمدن
والجمارك والإيرادات الداخلية والصحة العامة والتفتيش
والاقتصاد الريفي والبنوك وغيرها - جديرون باحترام الجميع في
ممارستهم أعمالهم العامة مثلهم في ذلك مثل المنتخبين السياسيين
في ممارستهم واجباتهم الحزبية .

أن سوء العمل في بعض الخدمات والهيئات العامة مرده إلى
انعدام السلطة الحقيقية والافتقار إلى النظام من جانب المرموسين
وعدم الشعور بالمسؤولية من جانب الرؤساء

وفي حين أنه ليس في إمكان أي شخص أن يجلس في المكتب
السياسي الوطني والهيئة التوجيهية لفرع من الحزب أو في مجلس
لجنة من لجان القاعدة إلا إذا انتخبه أعضاء الحزب ، فإنه من الواضح
أن هذا غير كاف لتحويل ممثل الشعب إلى شخص فني بين عشية
وضحاها .

أن السلطة السياسية تتدرج من القاعدة إلى القمة . في حين
أن السلطة الإدارية تتدرج من القمة إلى القاعدة . وفي نظام غينيا
الشعبي ليس هناك أي فرصة لتحويل أي رجل يكره الشعب
ويحتقره أي سلطة عامة وهذا هو السبب في أننا نؤكد أن أي كادر
سياسي يتنافى سلوكه مع القوانين المعمول بها في بلادنا يجب
محاكمته وإدانته بدون أي تردد من جانب المسؤولين في الدولة

أننا ننبذ جميع الوان الوساطة والتدخل والمحسوبية من جانب
للحصول على قرض لقریب أو صديق أو إطلاق سراح سجين أو
إسداء أي خدمة ! أن كل تدخل من هذا القبيل يجب استنكاره
والتنديد به وأن يطرد مرتكبوه من هيئات الحزب القيادية ، كما

أن موظفي الحكومة الذين ، بسوء استخدامهم سلطتهم أو فسادهم
أو عنصريتهم ، يفتشون على مصالح انسان أو مجموعة من الناس
أو الأمة ككل ، يجب طردهم من الخدمة العامة

ان النظام شرط اساسى من شروط التقدم فى بنائنا الوطنى ومن
ثم فانه لابد من أن يسود الحزم الثورى جميع المستويات .

هناك بعض الرجال يسعون الى شق طريقهم على حساب
القوانين واللوائح المعمول بها فى بلادنا ، بيد أن اليقظة الجماعية
وحدها والتربية والمدنية ووعى الشعب السياسى ، كفيلة بأن
تمنع الانحرافات الخطرة .

ليس لمة شىء أكثر تعقيدا وثقلبا وتناقضا من الكائن
الاجتماعى .. فهو تضطرم فى نفسه ميول ايجابية وأخرى سلبية
ومحاسن وعيوب ومثل تقدمية ثورية وأخرى عتيقة بالية والفربرة
والحكمة ومواقف متخلفة وامانى ديناميكية .

ان موظف الحكومة الذى يعين رئيسا لادارة او مديرا لمشروع
يعرف الامتيازات التى كان يتمتع بها خلفه الاستعمارى فى ظل
النظام البائد منها السكن المجانى والسيارة والاجازات فى أوروبا
وتغيرها .. وقد يرنو احيانا الى ذلك النظام ويتمنى عودته لأن
هذه الامتيازات انتهت الآن الى غير رجعة ، وهناك الموظف الكبير
الذى يريد أن « يأمر » فيطاع ، لا أن يوجه بكفاية العمل الجماعى
للعامل والموظفين الذين يعملون فى ادارته .

أما بالنسبة للكادر السياسى السىء ، فانه يرنو الى عهد
التسلط حيث كان يتحكم تحكما جائرا فى السلع والسكان فى
دائرة نفوذه ، وهو (يسوى حسابه) مع خصومه بالتهديدات
السب ويحاول اذلالهم .

ان استخدام سلطة الحرب او الدولة ضد شخص برئ يعد

جريمة ، واستخدام سلطة الدولة ضد الحزب والعكس يعد
جريمة مضاعفة .

ولما كان الحزب اعظم اداة فعالة للشعب يسيطر بها على مصيره
ويوجهه ، فان من يسيء الى تطورها انما يسيء الى مصالح الشعب
العليا . ولما كانت الدولة ايضا - في جميع انحاء العالم - اداة
للتوجيه والادارة ، فان من يعمل على شل حركتها يسيء بذلك الى
مصالح الأمة .

ان طبيعة الدولة فى اى بلد تتميز بكياناتها وهى لا يمكن
فصلها عن النظام السياسى الذى تقيمه قوى البلد الحاكمة

نحن بحاجة الى التذكير بان النظام الديموقراطى الشعبى الذى
تعتنقه الثورة الفينية من اجل تحقيق التقدم الذى ينشده
الشعب يسيطر على وسيلتين كبيرتين : الحزب والدولة ، وهما
بعدان اداتين لدكتاتورية شعبية ديموقراطية انسانية ، واذا اردنا
ان نحقق المكاسب التى حققتها ثورتنا ، فانه يجب عدم السماح
بقيام اى صراع بين هيئات الدولة وهيئات الحزب .

لايجوز لآى فرد ان يستبدل الشعب بنفسه ويصادر سيادته
ان النائب والوزير ورئيس لجنة توجيهية من لجان الحزب الفرعية
وحاكم الاقليم .. كل هؤلاء هم خدام الشعب الذين يجب ان
يوضعوا فى ظروف ادبية ممتازة حتى يستطيعوا الاضطلاع
بمسئولياتهم

ان الفوضى تخلق الصراع وهذا بدوره يؤدى الى مزيد من
الفوضى ، أما النظام فيؤدى الى التوازن والانسجام ان اعضاء الحزب
المكافحين ونقابات العمال والجمعيات التعاونية ورؤساء الادارات ،
كل هؤلاء يجب ان يؤيدوا الثورة بمكافحة السلوك الطائش .

ان المرحلة الاولى من عمل حزبنا ، تتمثل فى يقظة جماهير

الشعب الغني ووعيه بلحاجة الى حركة واحدة معادية للاستعمار وتعبئتهم في عمل واسع لتحقيق برنامج ايجابي دون الإشارة الى الجنس الذي ينتمي اليه الرجل أو الدين أو اصله الاجتماعي .

ومن ذلك الوقت ، يجد نظام الديمقراطية الوطنية السذى اقننا صروحه تعبيراً في برنامج وطنى واحد وشعور واحد بمسئولياتنا ووحدة كاملة فى عمل الجماهير العاملة فى غينيا ، التى اوضحت واعية كل الوعى بمصالحها العليا .

ان هذه الوحدة هى من الناحية الموضوعية ، اقوى اساس للامة . ولنا ان نفخر اليوم أنه لم يعد عندنا امة الفولاني أو امة المالينكى أو امة السوسو أو امة الجوريزية . . ان اعضاء جميع هذه الجنسيات اصبحوا ينتمون الى كيان انساني سياسى اقتصادى جغرافى واحد وهو جمهورية غينيا .

ان المرحلة الثانية لعمل حزب غينيا الديمقراطى قد تميزت بكفاح شعبنا المشترك ضد السيطرة الاجنبية والحكم الاستعمارى من اجل تحرير امتنا السياسى .

ولقد دخلنا بعد اعلان الاستقلال وقيام دولة ذات سيادة مرحلة ثالثة وهى مرحلة الثورة أو مرحلة التقدم الديمقراطى المستمر وهذه هى اصعب المراحل لأن الشعب المكافح من أجل تقدم مستمر لا يحق له ان يتوقف فى طريقه أو ان يتخذ موقفاً اللامبالاة من المشاكل التى تكيف مستقبله .

وهكذا ، ان الحزب الذى يريد ان يكفل تقدماً مستمراً عليه ان يبنى جميع اوجه نشاط الشعب على اساس ديناميكى وطينة الأركان وينسق اوجه النشاط هذه لتصفية جميع التناقضات التى تظهر داخل المجتمع .

ومن ثم ، فإن المرحلة السياسية تتطلب استمرار رفع وعى

الشعب وتوسيع طاقات مفاهيمه واتخاذ القرارات التي من شأنها ان تساهم بنصيب وافر في هذا التقدم وتنفيذها والى جانب ذلك تحتم وضع التطورات الجديدة تحت الدراسة المستمرة واستكشاف الخط الذي يمكن على اساسه تحسين القوى الايجابية وتصفية الميول السلبية .

ان ابتغاء وحدة افريقية واستقلال حقيقي والتحدث عن عدم الانحياز والتصنيع والنقد الوطنى المستقل عن اى نفوذ اجنبى وعن تطور اقتصادى متواز يسير حسب تخطيط محكم .. كل ذلك يتطلب تأييد ثورة تسعى الى استئصال جميع اسباب الظلم الاجتماعى من حياة الشعب والانتفاع من العوامل التي تستطيع تقوية التوسع المستمر فى وسائلنا وحماية حقوق الشعب ومصالحه الرئيسية .

اننا نرى ان حزب جمهورية غينيا الديموقراطى يمثل مجمل فضائل الشعب وذكائه وقدراته .

ان هذا الحزب الذى ولد فى عام ١٩٤٧ لن يموت طالما انه يكافح من اجل تقدم الشعب الغينى وتحقيق رخائه المادى والمعنوى ان الأفراد الذين أسسوا الحزب سيموتون ، ولكن شعب غينيا الذى يتجدد دائما ، سيعمل على أن يبقى حزبه الطليعى حيا لتحقيق مثله الانسانية العليا .

وهذا هو السبب الرئيسى فى اننا يجب ان نوجه جميع جهودنا لتعزيز وتدعيم اسس الحزب العضوية وفرض مبادئه ورفع درجة الوعي عند اعضائه وتشديد رقابته على حياة البلاد حتى يستطيع توجيه مصائر الامة بسلطة ومقدرة وكفاءة متزايدة

ولقد اكدنا دائما ان حزبنا يختلف كل الاختلاف عن جميع الاحزاب التي نشأت فى غينيا ولكن لم تكتب لها الحياة .

ان الحزب الرجمى والحزب الانتهازى يهتمان فقط بالحاضر *
واحزاب من هذا القبيل تشبه الجدول الذى تفيض المياه على
ضفتيه فى الفصل الخطير ثم لا يلبث ان يجف دون ان يبقى فيه
قطرة ماء واحدة تروى ظمأ أى انسان .

أما الحزب الثورى ، كحزب غينيا الديموقراطى فانه يرتبط
ارتباطا وديا بأفكار الشعب وأماله وتطلعاته وارادته ، ومثل هذا
الحزب يكتب له الخلود •

ولقد استطاع الحزب بفضل اعضائه المكابحين وزعمائه وبعد
ان اجتاز تجارب قاسية ان يدير شئون الأمة وان يضطلع بادارة
جميع ثروات المجتمع الفينى • وانشأ الحزب كيانات لدولتنا فى
مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
وفقا للمصالح التى يريد الشعب ان يحميها وينميها

واذا كان الحزب يسير على خط سياسى قويم واذا كانت كيانات
الحزب العضوية سليمة ايضا ، فان هذا لا ينطبق للأسف على
الطرق التى ينتهجها انصار الحزب واعضاؤه المسؤولون ومواقفهم
وسلوكلهم على مختلف المستويات •

ان الخلق الحسن وصفاء النيات لا يكفيان لدفع عجلة الثورة ؟
ولكن من الضرورى انه يجب على جميع هؤلاء الذين يدمون - على
مستوى الأمة والأقليم والمركز والقطاع الاقتصادى والمشروع - الى
ترجمة القرارات الثورية التى يتخذها الشعب الى حقائق ، ان
يلتزموا بسلوك فكرى وادبى يتفق والأهداف المرسومة لنشاطهم •

اساس الثورة

١ - معنى التقدم

ان جميع الشعوب تواجه الى التقدم ، وهى تعمل ، حسب درجة وعيها ومقدراتها ، على تحسين سعادتها المادية والادبية ، ولكن اذا كان جميع بنى الانسان يرغبون فى التقدم ، فانهم يفكرون فيه تفكيراً مختلفاً ، ففى حين يكون البعض تحت سيطرة الارادة للاستغلال والقهر ويسعون الى زيادة الوسائل التى يستطيع بها اخضاع مصالح الآخرين الى مصالحهم من طريق الاستغلال الرأسمالى أو الاقطاعى أو حتى بالنصب يرى البعض الأخران التقدم يتمثل فى تحسين حياة المجتمع ككل ، وهذا يشترط اساساً تنفيذ القواعد والتطبيقات التى من شأنها ان تسمح لكل فرد تحقيق امانئسه المشروعة وفقاً لجهوده وقدراته ثم احتياجاته .

ان الأحزاب السياسية التى تؤمن بالطبقات الاجتماعية ، تتجه بكليتها الى حماية قضية الطبقة التى انبثقت منها وتبنى حماية مصالحها الجزئية ضد مصالح الطبقات الأخرى ، وهذا يعد تفضيلاً للمصالح التى ترى لزماً عليها الذود عنها ، ان هذا الوضع يجعل من السهولة بمكان للأحزاب الطبقيّة - سواء أكانت تمثل طبقة عاملة أم طبقة رأسمالية ان تواجه عملها الخاص بها .

اما بالنسبة لنظام الحكم عندنا ، فهو نظام شعبى ديمقراطى تقدمى يؤيده حزب ديمقراطى وطنى يكافح فى صفوفه جميع المواطنين فى جمهورية غينيا لتحقيق أهداف مشتركة محددة .

ان نظام «الديموقراطية الوطنية» قد يكون نظاماً قصير العمر سرعان ما يخل السبيل لقيام نظام طبقي ، أو انه قد يكفل بقاءه بتدعيم اساسه ومراقبة سلوك جميع الأفراد .

انه يجب علينا الا ننسى أن حزب غينيا الديمقراطي يضم
فى صفوفه من ناحية •

- عناصر تقدمية ذات مستوى عال من الوعى النورى ، تحذوهم
ارادة قوية لاحداث تغييرات نوعية فى نظامنا الاجتماعى .. عناصر
ترغب فى تصفية جميع اسباب الصراع والتناقضات ، وجميع
اشكال الاستغلال والقهر وجميع انواع التفرقة والتمييز .. اى
التفرقة غير المبنية على مستويات القدرة أو الانتاج •

- ومن ناحية أخرى يضم الحزب رجالا مشبعين بالعادات
الفكرية الاقطاعية .. فهم يتحدثون عن الديمقراطية ولكنهم
يضعون عليها مفهوما وفقا لمبادئهم القائمة على أساس عدم المساواة
... اى تفوق بعض الاشخاص على آخرين من ناحية الجنس أو
اللون •

ان بعض المسؤولين مازالوا يعانون من عقدة مركب العظمة
ازاء العمال والمزارعين والاميين بصفة عامة ، وهم ميالون الى
ممارسة ضغط غير شريف على المواطنين لكى يضمنوا الامتيازات
لقلة من الناس •

وهناك فئة من التجار الشرهين الذين يهللون لاهدافنا الخاصة
بالتطور الاقتصادى ولكنهم يابون أن يطبقوا عمليا قرارات الحزب
والى جانب ذلك يتجاهلون القوانين واللوائح المعمول بها فى الدولة
أو أنهم مازالوا يتخطون هذه القوانين عن عمد •

وصفوة القول أن حزب غينيا الديمقراطي يجمع الوانا عديدة
من الآراء والمواقف تساوى تنوع حالات أعضائه وظروفهم ، ويقر بها
الى بعضها البعض ، وبعض هذه الآراء تكون مرتبطة بمصالح متعادية
متضاربة لا يمكن التغلب عليها الا بعمل واقعى حاسم كالعمل الذى
يمارسه الحزب وسيمارسه الى أن تزول تماما جميع الأسباب
الخاصة بتصارع المصالح أو التناقضات الاجتماعية •

ومن ثم ، فانه يجب علينا ألا نتجاهل حقيقة انه بالرغم من الاتفاق العام على برنامج مشترك أقرته جماهير الشعب الممثلة فى الحزب ، وبالرغم من الأمانى المشتركة والارادة الجماعية لطبقات شعبنا الاجتماعية المختلفة ، فان حياة هذا الشعب تتميز بوجود عناصر متناقضة تميل الى التفكك الاجتماعى الأمر الذى يتناقض مع المعنى الذى نضفيه على أرادتنا فى التقدم والتوازن الاجتماعى .

وهذا هو السبب فى ان الحزب آلى على نفسه أن يؤكد ان الوحدة ليست غاية فى حد ذاتها . . أى وحدة من أجل الوحدة ، وانما هى وسيلة لدفع عجلة الثورة وحماية الحريات الفردية وحقوق الإنسان .

ان الوحدة التى ينشدها حزب غينيا الديموقراطى وحدة تسير نحو هدف تقدمى . . وحدة فى العمل لتوفير سعادة انسانية . . وحدة فى إعادة بناء الأمة . . وحدة لاسترداد الشخصية الأفريقية . . وحدة فى العمل مع الشعوب الأخرى لخلق عالم أفضل . .

والوحدة ليست غاية نهائية ، وانما وسيلة لتحقيق ايجابى سريع لمثل الحرية العليا والمساواة والتضامن الإنسانى التى تعبىء الناس الواعين والشعوب الواعية فى الكفاح من أجل التحرر التام .

ولقد ذكرنا مرارا أن التحليل الموضوعى العلمى يشفى أن يدقق فى مضمون الأشياء وشكلها . ان ظروف التقدم التاريخى يمكن استبانتها بوضوح اذا تذكرنا ان العامل الاساسى لتعبئة الناس والشعوب هو السعى الدائب لتحقيق السعادة الانسانية . وهذا السعى قد افضى الى تنظيم الناس فى مجتمعات لأنهم شعروا انهم يستطيعون أن يحققوا بسرعة وكفاءة التقدم المنشود اذا هم جمعوا طاقاتهم وقدراتهم الفكرية والمعنوية ووسائلهم المادية . اليس السلوك الاجتماعى للكائن الإنسانى مرده الى عجزه عن اشباع جميع مطالبه

واحتياجاته فى عزلة وهكذا ، فان أى تنظيم او تجمع مهما كان
لا كنفابة العمال او الجمعية التعاونية او الحزب السياسى) يجب
أن يعد كوسيلة لاستطيع أن تحل فى أى حال من الأحوال محل
الغابة التى تنشدها ٠٠ أى التحقيق المؤد وعى للاشياء المطلوبة ٥

اننا نعود هنا فنكرر أن حزب غينيا الديموقراطى والنظام
الشعبى الديموقراطى الغينى يجب أن ينظر اليهما كأداتين فى يد
الشعب لخدمة مصالحه وزيادة سلطاته ورفع امكانياته الخلاقة ٥

وبالنظر الى بناء شعبنا ومؤسساتنا فقد آلىنا على انفسنا
أن نخضع لقانون التناقض - أى الصراع بين المصالح المختلفة
بالنسبة لأوجه الاختلاف فى الظروف المعيشية - فان مقدرتهما
على توجيه طريق الأمة والأسراع فى تطورنا التاريخى او التقدم
مرهونة بمواصلة تنمية الوعى الثورى عند الجماهير وحزمهما
الشديد فى معالجة المشاكل المتعلقة بتطور مجتمعنا ٥

ان طبيعة نظامنا الثورية الشعبية تتطلب ان تتركز جميع أوجه
نشاطنا فى جميع النواحي على الشعب لخدمة مصالحه وامانيه
واحتياجاته وحقوقه ، وهذا يجب ان يبقى دائما هدفنا الوحيد ٥

وهذا الاختيار يعنى ضمنا أننا يجب أن نختار ونؤيد قضية
الأمة العادلة ومصالح الشعب ضد اثنائية الأفراد ومجموعات الأفراد
الذين يمارسون نشاطا غير اجتماعى ٥

انه ليس فى الأماكن كفاءة اساس وطيد الدعائم للتقدم
الديموقراطى والاجتماعى بتجميع المصالح المتناقضة او بإيجاد
حلول وسط بين مصالح الاقطاع والاستعمار وبين المصالح المشروعة
للطبقات الكادحة والجماهير المستغلة ٥ ولكن الاساس الذى يمكن
عليه تحقيق التقدم الاجتماعى والديموقراطى هو اختيارنا الجرىء
للأساليب والتطبيقات الكفيلة بإزالة جميع مصادر التناقض داخل

المجتمع بطريقة منظمة وبعملنا من أجل تحقيق عدالة اجتماعية
وخلق مجتمع ليس للطبقات المتعادية فيه وجود •

الا يعنى هذا انه يجب على الحزب ، الذى اختار السير على
طريق الحقيقة التاريخية ، ألا يتردد فى اتخاذ الخطوات التى من
شأنها اصلاح شأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل مجتمعنا
وتوسيع نطاق الكفاح ضد الانتهازية والنزعة الفردية والاستغلال
•• وصفوة القول •• ضد جميع اساس الظلم الاجتماعى •

ولقد اتخذت قرارات ثورية تتعلق بـ :

ـ الحياة الحزبية :

وتقوم على الديمقراطية الاصلية والمساواة ومساهمة جميع
المواطنين فى الحياة العامة وسيادة الشعب •

ـ كيانات الدولة :

قمع الاقطاع والقضاء عليه ، تغيير اساليب الادارة والحكم ،
وهذه الكيانات يشرف الشعب الآن عليها ، وينبغى عليه ان يواصل
العمل لدفع تقدمه وكفالة امته :

ـ الحياة الاجتماعية :

حملة ضد تعاطى الخمر ، وتحرير المرأة • ورفع مستوى العمال
وتأميم المدارس الخاصة والكفاح ضد التمسك الدينى •

ـ الحياة الاقتصادية :

اصدار عملة غينية والاشراف الحازم على الصادرات والواردات

• واعادة تنظيم القطاع التجارى وتحقيق الاشتراكية فى قطاعات الاقتصاد الرئيسة •

ولقد رحبت جميع الطبقات الاجتماعية بهذه القرارات ودافعت عنها لان مصالحها لا يمكن فصلها عن مصالح الامة •

ان موجة الاحتجاجات وحملات التشهير والتخريب التى نشطت فيها العناصر الرجعية للحيلولة دون تحقيق القرارات الثورية ولجئوها الى الكذب والتضليل والانحراط فى صفوف الحزب .. لم تجد فتىلا ، فهذه العناصر لم تهتم الا بالمصالح الرخيصة وسعت لتحطيم ثقة الشعب التى تعد اعظم ذخيرة سياسية لنجاح الثورة •

ولقد سبق لنا ان قلنا ، فى معرض شرح مفهوم التقدم ، ان التقدم يتحقق فى اطار اجتماعى انسانى صالح لتحرير الكائن الاجتماعى تحريرا تاما ، وفقا لمصالح وقوانين المجتمع الذى هو جزء منه •

ويجب الا يغرب عن البال ان التقدم يمكن تقييده بالنسبة للزمن او السرعة على الا يتعارض مع نتائجه وبذلك يعوق تطور المجتمع المستمر •

ان للقرارات الثورية التى اتخذناها اثارا ايجابية للجماهير ، لانها تستهدف حماية حقوقها وزيادة فرصها للتقدم ، بيد ان لها ايضا اثارا سلبية على بعض العناصر التى تتهدد امتيازاتها الجائرة واعمالها غير الوطنية بتنفيذ هذه القرارات •

ان تطور بلد من البلاد لايسير بدون حدوث مصادمات • وعلى الحزب أن يتقبل الكفاح بما فيه من صعاب وشدائد فى جميع الميادين التى يتعارض فيها واقعه مع برنامجه •

حينما نحلل الحالة فى غينيا بعد خمسة اعوام من الاستقلال

ينبغي أن نكشف جميع العيوب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
وجميع الافكار والوان النشاط والمواقف التي لو دامت وكبرت ،
العادت بالضرر الكبير على سير تطورها الذي اخترناه بكل اصرار
لتحرير مجتمعا .

وهذا يعنى اننا يجب ان نواجه الاهداف التي حددتها قرارات
سابقة مع الواقع الناجم عن تنفيذ هذه القرارات ، ولابد لنا ، في
اجراء هذا التحليل ، ان نقول الحقيقة كاملة . ان قوة الحزب
السياسية والمعنوية وامانة قياداته موهونة بالنقد الصحيح والنقد
الذاتي للعمل الذي يمارسه ويوجهه اناس منبثقون من طبقات
اجتماعية مختلفة ويتناولون المشاكل التي يواجهونها بطرقا
مختلفة .

ان هذا التحليل خليق بأن يزيد كفاءة عملنا السياسي والاقتصادى
والاجتماعى والا يقودنا الى موقف يتسم بالكسل نكتفى فيه بالقول
او بالأعراب عن الاعتقاد بأننا يجب ان نوقف عملنا لأن ثمة مصاعب
وعقبات ظهرت ، وهذا يوازى في حد ذاته الهروب من المصاعب
بدلا من السعى لحلها . والامتناع عن لقاء ضوء على الأسباب
الحقيقية لعقبة يعد موقفا من مواقف الجبن الخطرة واستسلاما
مشينا .

ونظرا لأننا نؤمن بأن الشجاعة هي الموقف النافع الوحيد ،
فإننا نعود فنؤكد أنه يتحتم علينا أن نحارب الاستغلال والقهر حتى
ان نستطيع ان تكفل السعادة للشعب ، على اننا يجب ألا ننسى ان
هناك قوى متضاربة كثيرة نشيطة في صفوف الشعب وان مصالح
قلة من العناصر الانانية تحاول ان تكسب ارضا على حساب السعادة
والتقدم العام .

وهكذا نرى أن اطار عملنا واضح تمام الوضوح . ويجب علينا
ان نحاول فى داخل هذا الاطار ، التغلب على المتناقضات المنطوى

عليها هذا الاختيار * وعلينا ان نفكر فى الخطوات العملية المؤدية الى هذه الغاية ثم تتخذ القرارات المناسبة .

ان هناك تناقضات حتى فى صفوف عائلة واحدة مع ان جميع اعضاء هذه العائلة ينتمون الى فئة اجتماعية واحدة .

وهناك فى القرية تناقضات بين الافراد وبين الجماعات التى ترتبط ببعضها البعض بأواصر القربى * وثمة تناقضات على مستويات الأمة بين الاقاليم المختلفة والقطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية .

والى جانب ذلك هناك تناقضات بين اعضاء أى حزب من الأحزاب ، وهناك تناقضات بين اعضاء اللجان الحزبية ولا يمكن ، لتذليل هذه التناقضات الا اذا سادت مبادئ الديمقراطية .

وثمة تناقضات فى أى فرع من فروع الحزب بين المسؤولين فيه وهناك تناقضات بين اللجان المختلفة وبين اعضاء اللجنة التوجيهية .

وهذه التناقضات لا يمكن القضاء عليها الا اذا اتخذت جميع لقرارات للمصلحة المشتركة ونفذت تنفيذا صحيحا حتى لا تحول عن الاهداف التى اتخذت من أجلها .

وهناك تناقضات بين اعضاء المكتب السياسى * وهذه التناقضات يمكن التغلب عليها اذا بقى كل عضو من اعضاء المكتب مخلصا للخط السياسى الذى رسمه الحزب ويتصرف ويعمل كأداة فى خدمة الأمة .

ان تناقضات من هذا القبيل تميز حياة أى كيان يضم عددا من الأشخاص ، وهناك تناقضات بين مديرم المنطقة وعمدة القرية وبين حاكم الأقليم وروساء الادارات أو المشروعات وإلى جانب ذلك هناك

تناقضات خارجية بين صاحب المتجر والعميل والمالك والمستاجر
الخ ...

ان مثل هذه التناقضات قائمة بالرغم من الصفة الموحدة التي
يتسم بها حزبنا ، لأن هذه التناقضات تعبر عن اختلافات اجتماعية
أو اختلافات وظيفية مثل التناقضات القائمة بين المدرس والتلميذ
والقاضي والمذنب والطبيب والمريض .. الخ .

ولكى نوضح هذه النقطة ، نقول اننا اذا اردنا أن ننمى حوافز
التطور عندنا ، وجب علينا أن نعرف جميع التناقضات داخل
مجتمعنا حتى نستطيع القيام بتحليل صحيح لجميع اسباب الصراع
ونعالجها ، وصوب اعيننا هدف واحد ، وهو مصلحة الأمة التي هي
فى الوقت نفسه مصلحة حزب غينيا الديموقراطى .

انه ليس من الأمانة فى شىء استخلاص حجج من بعض الحقائق
مهما كان شأنها للطنن ، دون أى تمييز فى بعض الكيانات ،
وتصوير تناقضات طفيفة على أنها تناقضات اساسية ، ولكن هذا
هو مايفعله بعض اعداء نظامنا سواء عن معرفة أو جهل ، حينما
يتحدثون عن أعمال بعض مندوبى الشركات التجارية الوطنية غير
المسؤولين ويشككون فى كيانات الدولة ومبادئ الحزب .

وهناك مثل شعبى يقول : « الشجرة لا تستطيع إخفاء الغابة »
« وهناك حتى فى اعظم الدول تقدا افراد فاسدون رجعيون ».

فى الاتحاد السوفييتى عوقب بعض كبار المسؤولين اخيرا
باحكام صارمة بتهمة سوء استخدام السلع العامة .

ان انزال عقوبات رادعة بأعداء تقدمنا الاقتصادى شىء ، وقدم
فقدان الثقة فى امكانيات الشعب وتمهيد الطريق الذى يؤدى الى
الرخاء فى ظروف تظلها العدالة والتضامن ، شىء آخر .

ومع أن الحياة الاجتماعية فى غينيا لا تخضع للعداء الطبقي أو

الاختلافات الاجتماعية ، فأنها مع ذلك تشوبها اتجاهات تناقضية .
قد تتطور الى صراع طبقي اذا لم يعمل حزب غينيا الديمقراطية
بما لديه من أغراض واهداف اقتصادية واجتماعية وكذلك الدولة
الغينية ، بفضل الصبغة الثورية التى تتسم بها قوانينها ، على
وقف تطور هذه الاتجاهات والمصالح الجزئية التى تستهدفها .

ان شعب غينيا سيتمكن من بناء مجتمع ذى مستوى عال دون
ان يمر فى المرحلة الرأسمالية ، وذلك بتعزيز عمله الدولى واطهار
طابعه المعادى للاستعمار والقضاء تماما على جميع رواسب
الاستعمار فى بلدنا وتصفية تصارع المصالح فى مجتمعنا .

لقد اظهر تحليل مجتمعنا على اساس الظروف المعيشية وجود
طبقات كثيرة منها :

١ - الفلاحون الذين يعيشون من الزراعة الفردية او العائلية او
التعاونية او الرعى أو الصيد أو المهن ،

٢ - أصحاب الأجور

٣ - الزراع الذين يسيطرون على موارد مادية ومالية ضخمة
ويستخدمون عددا متزايدا من العمال

٤ - الملاك

٥ - التجار الذين يعيشون على المضاربات التجارية

٦ - التجار الكبار واصحاب المخازن والمستودعات وغير ذلك

٧ - المتعهدون واصحاب الورش والصناعات الصغيرة ..

وهناك تناقضات داخلية فى صفوف كل فئة من هذه الفئات

ان التجار واصحاب المصانع وكبار الموظفين يميلون الى الاختلاف
بقدر من البرجوازية ، والى تمييز انفسهم عن جماهير الشعب ، ان

بعضهم يظهر حتى احتقاره للشعب ولا يحاول ان يخفى هذا الشعور .

ان البرجوازية وهى نتاج اطار اقتصادى واجتماعى يمكن معرفتها بسهولة من طريقة حياتها وموقفها السلبى ومقاومتها للمبدأ الديموقراطى وهو سيادة ارادة الشعب ومصالحه . وهى المبادئ التى تلهم نظامنا .

ان هذه البرجوازية ، هى مصدر الشعارات الهدامة والنقد العقيم والافتراءات والحملات ضد الحركة الثورية التى تقوم بها الجماهير وهى أيضا تعد قاعدة للنشاط الهدام المضاد للثورة .

ففى حين ينفس المالى البرجوازى فى الرشوة والتخريب الاقتصادى (الاتجار بالمخدرات ورفع الأسعار .. الخ) ، ينفس البرجوازى ذو الياقة البيضاء فى المضاربات الفكرية القائمة على المناقشات الشخصية ، التى لا تتعارض مع النظريات الرجعية والانتهازية .

وعلى الجماهير المكافحة أن تحافظ على يقظتها وكفاحها ضد السلوك والعادات البرجوازية فى جميع نواحي حياة الأمة .

ولكننا حينما نستنكر الميول البرجوازية ونندد بها ، فاننا لا نعى - كما يفعل الاخصائيون فى عمليات نشر الانحراف والاضطراب والبلبلية - أن نلصق صفة البرجوازية بالمواطن (المزارع أو الحرفى أو الموظف وغيرهم) الذى يكافح كفاحا مريرا لى بنى بيتا عصريا أو يشتري سيارة أو يحسن ظروف عائلته المعيشية بالعمل الشاق .

ففى الحقيقة أن من اهداف الثورة تمكين كل شخص من أن يحقق ، بعمله ، أعلى درجة ممكنة من الرخاء . وهكذا ، فإن الشخص لا يمكن أن يلام على توجيه طاقاته ومهارته لتحسين مستويات معيشته .

ان أعداء الثورة - سواء المعروفين أو المتخفين - يجب أن يعرفوا جيدا أن أية محاولة للوقوف في طريق الثورة تنطوي على خطر بالغ كالخطر الذي يواجهه الشخص الذي يقف على قضبان سكة الحديد أمام قطار مندفع بأقصى سرعته ، وهم بذلك يقدمون على الانتحار ، لأن الثورة تحفرها وسائل قوية وتفكير ديناميكي ، وهي لن تعتق الناس الذين يحاولون عرقلة تقدمها أو وقفها .

ان هذه الاعتبارات قد حدث بقيادة حزب غينيا الديمقراطية، إلى أن تعطى للبلاد مؤسسات مبنية على أساس اشتراك الشعب ككل في حياة الأمة السياسية . وفي حين أنها لا تغفل تعقد هذه المهمة وصعوبتها ، فإنها لا تفقد الثقة ، في أية لحظة ، في ارادة الشعب ورغبته في التقدم . . الذي تعد يقظته وحزمه الضمان القوى لنجاح اعمال الحزب . .

على أنه يجب الا يغرب عن البال أن نظام الديمقراطية الوطنية يتطلب صفات أعظم - (مثل نفاذ البصيرة واليفظة) - من النظم الكلاسيكية المبنية على أساس دكتاتورية طبقة اجتماعية واحدة سواء أكانت اقطاعية أم رأسمالية أم طبقة عاملة .

ان اصرارنا على حماية قيم نظامنا الانسانية لم يتأثر او يضعف . على أننا اذا اضطررنا الظروف الى العودة الى الطرز الكلاسيكية ، فإننا لن نتردد في استخلاص النتائج من فشلنا في تنسيق حياة مجتمعنا .

وبناء على هذه النظرية التي نرى أنفسنا مضطرين الى تحليلها في هذه المرحلة لكي نستبين ما تنطوي عليه من نتائج بوضوح ، فإن الحزب بدلا من قبول حل وسط بين الحقيقة والخطأ وبين الحرية والعبودية وبين العدالة والاستغلال ، سيختار تفكيك كياناته ويواصل كفاحه بوضوح في الفرض لكي يقضى على عمليات الفوضى والتخريب التي تقوم بها العناصر الرجعية التي تسعى الى

تقويض دعائم ثقة الجماهير الكادحة والقضاء على فعالية عملها الذي يمارسه الشعب للشعب ..

اننا لا نستطيع التقدم بمعنى التقدم ، اذا انبرينا للدفاع عن مصالح لا يمكن الدفاع عنها وقبلنا المساومة وهربنا من مسؤوليات العمل الكفاحي، ولن يمكن تحقيق ذلك اذا كنا موسوعيين ومخلصين لمصالح الشعب ، ومصالح المحرومين الذين يرون الى تقدم مجتمع ديمقراطي أصيل ، يتساوى فيه جميع الأفراد ويشعرون بالأمن ، وأن يتمتعوا بأحسن الظروف حتى يتسنى لهم اطلاق العنان لامكانياتهم واشباع احتياجاتهم الانسانية .

ان حزب غينيا الديمقراطية الذي يعد وسيلة لتحقيق غاية ، لا يختار الاتحاد من أجل الاتحاد ولا يعتبر الوحدة الوطنية غاية في حد ذاتها . وانما هو يختار مصالح الجماهير ومصالح المجتمع ، ومن ثم يعطى مضمونا تقدميا حيويا للوحدة السياسية التي ينادى بها دائما .

ان ترجمة هذا المضمون التقدمي الى حقائق هي هدف الكفاح الباسل ضد جميع هؤلاء الذين يحاولون القضاء عليه وعلى فرص لجاحه مدفوعين في هذا بحوافز رجعية .

الغاية والوسيلة

لقد حددنا فى مناسبات عديدة العلاقة بين « الغاية » الموكولة لعمل شخص من الأشخاص أو شعب من الشعوب ، وطبيعة الوسيلة التى تتحقق هذه الغاية بها .

ان الفرد لا يستطيع أن يعيش فى عزلة لئلا يفقد أهميته الاجتماعية وصفته الإنسانية ، والرجل ، بصفته كائنا حيا ، يقدّر بالنسبة لمدى فائدته الاجتماعية ، أى الدور الذى يقوم به فى المجتمع « كشخص مرتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع » .

وبما أن الفرد يخضع للقوانين والتطبيقات الاجتماعية ، فانه ينتفع من الوسائل والظروف التى يوجدها المجتمع . وكلما كان المجتمع منظما تنظيما سليما ، زادت الوسائل التى توضع تحت تصرفه لاشباع احتياجاته وتنمية امكانياته وزادت مع ذلك المنفعة التى تعود على الفرد .

والحديث عن كيف يعمل المجتمع ، يسوقنا الى مشكلة الأهداف التى ترسم لنشاطه .. يعنى مشكلة رسم خط سياسى لبقائه ونموه ..

من الضرورى لنجاح أى تنظيم أن يكون خطه السياسى سليما صحيحا ، أما بالنسبة لقوته الخلاقة وعمله الداخلى فانها تعتمد على درجة الحرية والمساواة والتماسك بين أعضاء هذا التنظيم .

والى جانب طبيعة الأهداف المحددة ، ونوع الوسيلة التى تستخدم لتحقيقها ، فانه ما زال هناك اعتبار آخر ، وهو كفاءة الناس الذين يرأسون التنظيم ومقدرتهم والتزامهم »

أنا ، نحن قادة حزب غينيا الديمقراطي وأعضاء الكافحين
قد آلينا على أنفسنا أن نؤكد قيم مجتمعنا الانسانية وندعمها .

وهذا هو السبب في أننا لن نلجأ الى أية وسيلة من شأنها أن
تقيد قوى الابداع الهائلة ورفع مستوى الكائن الاسـسـاني فكريا
وأدبيا ، لأن سعادته مبنية على توازن تام في داخل ذاته ، وفي
المجتمع الذي هو جزء منه ، وهذه هي الغاية التي نرسمها أوجه
نشاطنا في جميع النواحي .

إن العقائد السياسية والفلسفات الاجتماعية والنظم الاقتصادية
لا يمكن اعتبارها سوى وسائل موضوعة تحت تصرف الإنسان
لخدمة مصلحته الدائمة وتحقيق أمانه المشروعة والتعبير تعبيرا
كاملا عن شخصيته وإطلاق قدراته السياسية والاقتصادية
والفكرية والمادية والمعنوية

وهكذا ، فإننا حينما نختار أهدافنا ، وأشكال تنظيمنا وأساليب
عملنا ، إنما نختار أولا وقبل كل شيء ما يتفق مع أنفسنا ،
ومستقبلنا وسعادتنا التي يعتبر كل شيء يؤدي الى تحقيقها
« وسيلة » .

إن الطريق الذي اخترناه لتطورنا ، يستبعد من مجتمعنا ، أية
علاقات قوامها عدم المساواة والخضوع وأي تطبيق من تطبيقات
استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

أنا نريد مجتمعنا متقدما ، يسمح بترجمة أفكارنا في الحرية
والعدالة الاجتماعية والتقدم الديمقراطي والسلام الى حقيقة .

إن جميع الكيانات التي أشأناها في مجتمعنا تتفق والصيغة
التقدمية والصفة الانسانية التي تتسم بها أهدافنا .

الاشتراكية الافريقية

لقد كثر الحديث عن « الاشتراكية الافريقية » ، وهذا يحمل المرء على استنتاج أن هناك اشتراكية صينية واشتراكية أمريكية واشتراكية يوغوسلافية أو بلغارية .

ولم لا يتحدث الناس غدا عن طريق نيجيرى أو توجولى^١ للاشتراكية الافريقية أو كيمياء سنغالية أو رياضيات مغربية ؟

هل الاشتراكية وسيلة أم هي غاية فى حد ذاتها ؟

إن حزب غينيا الديمقراطية من ناحيته يرى أن الاشتراكية وسيلة وإن الغاية التى تستحق اهتمامنا ، وتبرر تسئتنا وتلهم كفاحنا ، هي سعادة الشعب المادية والمعنوية .

إننا نختار كياناتنا الإجتماعية وطرزنا الاقتصادية والثقافية وهذه الغاية نصب أعيننا .

وسواء نظرنا الى الاشتراكية أو الرأسمالية أو الديمقراطية المسيحية ، لراينا مجموعة من الكيانات والتطبيقات والمبادئ التى تخضع لعقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية .

وتميل بالضرورة الى مواجهة متطلبات هدف محدد منشود وتحقيقه مطلوبا . وهذه كلها تمثل طرقا تؤدي الى حالة مطلوبة .

وإذا اختير نظام ميساسى ، فإن ذلك يفرض اتاحة ظروف لأحداث تطور رأسمالى ، لا لفرض تجميد امتيازات رأسمالية .

والآن ، إذا كان دور الاشتراكية التاريخى فعلا هو خلق الظروف لأحداث تطور اجتماعى تشبع اشباعا تاما احتياجات الشخص

الإنساني وأمانيه واحتياجات الشعب وأمانيه ، لجاز لنا أن نقول إن
الصفة الاجتماعية للظروف التي كانت أقل أهمية من تكييف الهيئة
الاجتماعية لتتلاءم وعقيدة من العقائد ؟

إن حزب غينيا الديمقراطية من ناحيته يأبى أن يكيف الشعب
بحسب عقيدة ، فالحزب يرى ، على العكس ، أن التنفيذ العمل لاي
عقيدة يجب أن يسير وفقا لمصالح الشعب في الحاضر والمستقبل .

إن حزب غينيا الديمقراطية حزب ثوري لأنه يضع ثقته الكاملة
في الشعب وفي مقدراته الفكرية وامكانياته الخلاقة .

وهذا الحزب الذي حرر وطننا من الحكم الأجنبي وأقام
كيانات جديدة ووضع أساسا جديدة لدولتنا واقتصادنا
ونجتمعنا ، قد أصبح البوتقة التي يتبلور فيها وعينا ، والجهاز
الذي يتسق علاقات التضامن الأخوية التي تربط بين جميع
الغينيين في روح واحدة وحياة اجتماعية واحدة وكفاح اقتصادي
وسياسي واحد .

ويؤمن الحزب ايمانا قويا بأن الشجاعة والحق هما الموقفان
السياسيان الوحيدان اللذان يعودان بالفائدة والنفع على من
يتخذهما .

هذان الموقفان لا يتفقان والكرامة الإنسانية التي تميز جميع
أوجه نشاطنا السياسي فحسب ، ولكن انتهاجنا سلوكا يتفق
وواقعنا وواقع العالم التاريخي ، يضعنا في مركز سياسي طليعي .

وما دام الحزب ، هو التعبير المخلص عن أمانى الشعب الغيني
وايمانه ، وما دام عمله محافظا على معناه الشعبي ، فاننا سنتمكن
من المساهمة بنصيب وافر في تحقيق سعادة الانسان وخدمة السلام
والأمن بين جميع الأمم .

ومن ثم فأننا يجب أن نعلن بأن تحتفظ أوجه نشاطنا وعملياتنا بهذه الصفة الشعبية الانسانية التي ينبغي علينا أن نمرزها يوما بعد يوم .

ان حزبنا مصيب تماما في اعتماده على الشعب فى حل جميع المشاكل وتحديد الاهداف التى ينبغى تحقيقها .

ونعود الآن الى موضوع الغاية والوسيلة .

انه لمن الصعب التحدث عن الغاية واغفال مشكلة الوسيلة ، فهذه المشكلة ما زالت ، بالنسبة للشعوب الافريقية ، مرتبطة بظروف التبعية الحقيقية التى يجب على هذه الشعوب أن تتحرر منها .

اننا ونحن على وشك اختتام هذا الجزء راجين أن نكون قد نجحنا فى ازالة أى سوء فهم ، نود أن نوضح أن حزب غينيا الديمقراطية ، وهو يسير على طريق ثورى ، يراعى حقيقة وهى أن هناك تناقضات فى أى مجتمع من المجتمعات ، على أنسنا يجب ألا نستنتج من اختلاف واقع دولة عن غيره فى دولة أخرى أو من تنوع ظروف شعب عن شعب ، أن هناك أنواعا مختلفة من السعادة الانسانية وأنواعا مختلفة من التقدم الديمقراطى .

كيف نستطيع أن نختتم هذا الجزء بطريقة أفضل من إيجاز الأفكار والآراء الهامة التى وردت فيه ومن الإشارة الى العمل الباسل الذى استطاع زعماء حزب غينيا الديمقراطية وأعضاؤه أن يبدأوه وينظموه ويوجهوه لتحقيق أمانى الشعب الغينى المشروعة .

انه يحق لنا أن نهنىء أنفسنا على الصفة الديمقراطية الشعبية والتقدمية للكيانات التى بنيناها لبلدنا ودولتنا وحزبنا ، وليس ثمة شك فى أنه ليس هناك كمال تام أو حاسم ، فى

الكفاح من أجل السعادة الانسانية ، ما دامت قوانين التقسيم
الاقتصادى والاجتماعى والتطور التاريخى تتطلب منا أن نصل الى
ما وراء حدود انجازاتنا .

واذا كانت ارادة التقدم تلهم العمل المتواصل الذى يحطم
اسباب الالام البشرية ويخلق العناصر اللازمة لتوفير الرخاء ، فان
هذا العمل ، وهو يزداد قوة ونموا وديناميكية ، يؤثر على وصى
الناس ويحفزهم على مواصلة سيرهم .

وهكذا ، فاننا ندرك الصبغة التى لا تقاوم ولا ترد لحركة
تحرير الشعوب المدفوعة بوعى ثورى والمسلحة بارادة للتقدم .

ولقد اخترنا طريق الكفاح لاختضاع الطبيعة لسيطرتنا واعطاء
الانسان امنا تاما وتوازنا كاملا ورخاء وسلاما .

ان هذا طريق صعب وجريء يطلب منا تضحيات كثيرة ...
فهو طريق للمقدرة والمسؤولية .

لقد كنا ، بالأمس ، ونحن مسلوبو الحرية والسيادة ، وبقينا
حيننا طويلا من الدهر دون أن نضطلع بأية مسؤولية عن بلدنا ،
صفارا ، عاجزين .. وكان الناس يشيرون الى عيوبنا وان كان
البعض يعترف ببعض صفاتنا .

واليوم ، اصبح شعبنا حرا ذا سيادة ، واستطاع أن يطور
مقدراته ويحسن امكانياته ، ويتخلص من عيوبه .

ان محاسننا اليوم تزيد عن عيوبنا الى حد كبير ، وباتت
للجميع سلامة خطنا السياسى والتطلعات الانسانية لكياناتنا
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية .

ان سلوكنا ، جماعيا كان أو فرديا ، يجب أن يكون سلوكا
اجتماعيا ، يستهدف خدمة أهداف ثورتنا الوطنية .

ولا بد لنا في هذا المجال أن نعترف صراحة بأن حياة شعبنا ما زالت تبدو منها بعض العيوب ، وحتى لو كانت هذه العيوب استثناء لا قاعدة ، فإنه لا بد من التنديد بها وهي النزعة الفردية والانتهازية والاهمال واللامبالاة ، وعدم الوعي ، والعنصرية والغش الفكرى والفساد ..

فهذه العيوب لها تأثير سيء للغاية على العمل في كثير من الإدارات ..

فهاك بعض العمد المنتخبين الذين يميلون الى ان يسلكوا سلوك الحكام السابقين ، وهناك قضاة ينصرفون كالحاكم المطلق ويعبثون بالعدالة والديموقراطية ويدسون على حرية المواطنين وكرامتهم * وهناك مدبرون أو رؤساء إدارات يضربون أمثلة سيئة في إدارة ممتلكات الدولة .

ان سلوكنا من هذا القبيل يجب محاربته ثم استئصاله بلا هوادة . وإذا أردنا أن ننجح ، فإنه يجب علينا أن نقول الحقيقة ونستنكر عيوبنا ونكافحها ، وبهذا نستطيع زيادة فرص ثورتنا في النجاح .

ان الشعب والحزب السليمين في العقل والجسد ، يؤيدان بالضرورة :الصدق ضد الكذب ، والحريه ضد القهر ، والعدالة ضد الظلم . ان هدف الشعب والحزب الرئيسى هو أن يكون الشعب دائما شعبا واعيا وحزبا واعيا . وان يظلا مشتركين في الكفاح من اجل رخاء الشعب ومصالحته ونشر الوية السلام العالمى ،

لقد استطعنا الآن أن نقيم الدليل على أن صفاتنا ومحاسننا أصبحت هي القاعدة وأن عيوبنا هي الاستثناء ، وكل ذلك بفضل التغييرات البعيدة المدى التى حققناها بمساهمة جميع أفراد الشعب واشتراك الجميع في حل المشاكل التى تواجه هذه البلاد .

وهذا التغير الهام يمكن شعبنا من مواجهة المستقبل في ثقة ونحن بتمسكنا بالنظام التام ، نجحنا في أن نحمل الشعوب على الاعتراف بشعبنا ، الذي كانت الدول الأخرى تعتقد بأننا لانستطيع ادارة شئوننا .

ما هو العامل الرئيسي لنجاحنا ؟

أولا وقبل كل شيء ، وحدتنا ، وحدة جميع الشعب الغيني ، التي حولت كل مواطن وكل قروي الى جزء لا يتجزأ من كيان وطني متماسك . . .

ان الوحدة ليست وحدها أول هدف من أهدافنا التي تحققت وانما هي عامل لنجاحنا في المستقبل في انجاز برنامجنا المشترك .

لم نر وحدتنا تزداد ثوقا وتوطدا ، لانها وحدة مقنعة ، فهي لا تفرض سيادة حكم جائر قوامه الظلم ، وانما هي قوة اقناع وقوة تعليم وقوة نحسين . . . قوة تعمل على تطوير طاقات الأفراد وامكانياتهم وتعبئ جميع الطاقات والوسائل الكفيلة بتحقيق انتصارات حاسمة .

اننا نهيب بجميع فروع الحزب ولجانه أن يدعموا هذه التعبئة الشعبية ويوسعوا نطاقها لأننا يجب أن نتذكر انه لا يمكن أن يكون هناك تقدم تلقائي .

وقد نقول اليوم ان شعبنا عاش ثورته وان ثورتنا مستمرة في طريقها وانها في ضمير الجميع . ومع ذلك فان ٨٠ في المائة من شعب غينيا ما زالوا أميين ولا يستطيعون القراءة والكتابة . . . وهذا يؤكد أن أكثر العناصر الثورية اخلاصا ووعيا يتم تعبئتها من بين جماهير الفلاحين والجماهير العاملة .

ولقد أقام حزب غينيا الديمقراطي الدليل على أن الذكاء ليس

امتيازاً لقلّة من الناس • ان جميع أعضاء الحزب عبأوا انفسهم
لخدمة الثورة الغينية ، وان التّسائج التي تحققت حتى الآن تبين
أن المعرفة لا تعطى مرة وكفى •

انه ليس هناك معرفة لا يمكن لرجل مشترك في ثورة عالمية
الحصول عليها •• وجل لا يهتم بالقشور وانما يعنى بتحليل
الظواهر ويخوض فيها ليستكشف أعماقها •• حتى يعيها ويتفهمها
وبذلك يستطيع السيطرة عليها •

وليس هناك شعب ثورى لا يستطيع الحصول على جميع أوجه
المعرفة التي تكفل له السيطرة على مصيره وتوجيهه •

يا لها من فرحة تلك الفرحة التي تختلج في جوانحنا وتضطرم
فى نفوسنا حينما نصغى الى رفاق ، كانوا منذ ثلاثة أو أربعة أعوام
لا يستطيعون القراءة والكتابة ، بل انهم لم يكن فى استطاعتهم
توقيع أسمائهم •

وهؤلاء الرفاق قد أقاموا الدليل على أنهم لم يعودوا فى مرحلة
المعرفة الأولية •• فقد حدث تطور فى ذاتهم ، انهم يصعدون الآن
الى المناابر والمنصات ليقدموا تقارير يحللون فيها الأوضاع فى
منطقتهم ، ويقدمون الاقتراحات للمشاكل التي يواجهونها •

ولقد استطاع هؤلاء الرّفاق ان يغدوا وينموا معرفتهم فى
مدرسة الثورة الغينية • ذلك لأن ثورتنا مدرسة تتيح للشعب
الفرصة لتحسين امكانياته وتطوير مواهبه وتميز امكانياته
الخلاقة ••

ان القرارات التي نتخذها الآن لم يكن فى الامكان اتخاذها
منذ خمسة أعوام • وهذا يدل على أن تطور مجتمعتنا وتطور قدرات
شعبنا الفكرية تتبع طريق التقدم المستمر •

تقوم هناك مشاكل جديدة يوما بعد يوم ، وعلينا أن نواجهها ونفهم أسبابها الهامة وتناقضاتها الداخلية ونلتزم لها الحلول المناسبة .

هذا هو الواجب اليومي لكل انسان ثورى .

فأولا ، ان قرارنا الثورى الذى يحدد الفرص المتاحة لهذه الجمهورية لتطورها نحو تقدم عام ، وحرية تامة وديموقراطية واسعة ، يحدد عددا من المهام الايجابية التى تتطلب تعبئة طاقاتنا البدنية والفكرية .

والى جانب ذلك ، قررنا تعديل اساليب المصل . اننا فى الواقع نريد تقدما سريعا نحو السعادة ، وبمعنى آخر ، نحو الحرية الحقيقية التى تتأتى عن طريق اشباع احتياجات الانسان والمجتمع ، وحينما نكفل توازنا تاما ، فى الداخل والخارج .

وهذا يفترض ان تكون لدينا الوسائل لتحقيق هذا التوازن واشباع حاجتنا ، وعلينا ان نخلق هذه الوسائل .

ومن ثم ، فان الانتاج ، يعد عاملا حاسما لتقدم ثورتنا . ان تعديل اساليب العمل تتمثل فى دراسة طرق الانتاج علميا لكفالة زيادة مستمرة فى الانتاج ومن طريق استخدام جميع طاقاتنا البدنية والفكرية .

ولكى نضمن سلامة الانتاج واستمرار زيادته ، يجب ان نخضع عناصر الانتاج ، وهى القوة العاملة ، وادوات الانتاج لاشراف المجتمع .

ولا شك فى ان توسيع الانتاج فى السلع الاستهلاكية من مسؤولية الوحدات الانتاجية الجماعية .

ان الميزان الاقتصادي للتقدير ، في ادارة معركة الانتاج ، يتألف من العناصر التي تحقق تطورا ديناميكيا للانتاج وتخلق الظروف لاستخدام القوى الانتاجية استخداما مثمرا .

وليس ثمة شك في أن قيمة القوى الانتاجية تزداد في حالة استخدام الأدوات المناسبة للانتاج ، وكلما زادت قدرة أدوات الانتاج ، تنخفض قيمة الانتاج . وحينما تنخفض قيمة الانتاج ، ننخفض بالتالى قيمة المنتجات أيضا (المهمات والسلع الاستهلاكية) .

ان تخفيض قيمة هذه السلع تدريجا ، هو الذى يكفل رفع مستوى المعيشة .

اننا نعرف ان التأميم سيصبح الحكم الديناميكى لجميع الأدوات الانتاجية والوزارات أو المشروعات ، ونحن عاكسوا العزم على أن ننتشل غينيا من وهدة التخلف .

لقد سبق أن قلنا انه قبل التأميم كان الموظفون فى البنسوك وشركات التأميم ومؤسسات النقل أو الشركات الصناعية خاضعين لقانون الاستغلال الرأسمالى ، لأن الشركات الخاصة كانت توزع الأرباح بين عدد صغير من حملة الأسهم الذين كانوا يملكون وسائل الانتاج .

أما الآن فقد أصبحت جميع المؤسسات والشركات والمرافق العامة ملكا للشعب .

ولقد استطعنا الآن أن نقيم جهازنا الاقتصادى على أسس ديموقراطية ، وأن نركز جميع ألوان نشاطنا الاقتصادى على مصالح الشعب الذى يتألف فى الغالب من الجماهير العاملة .

والمعروف أن الانتاج والتوزيع والمبادلات والاستهلاك هي

عناصر الحياة ، والانتاج الذى هو حصيلة القوى العاملة أمر بالغ الأهمية ، بيد أن أشكال وأنواع طرق التوزيع والمبادلات والاستهلاك تخلق ردود فعل يهبط من جرائها الإنتاج أو يرتفع .

اننا منهمكون الآن فى عملية ثورية لتحويل مجتمعنا المتخلف الى مجتمع متقدم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ومن ثم فإن جميع ألوان نشاطنا مركزة على مصالح شعبنا .

على أن القطاع الاقتصادى مبعده للغاية ودقيق كل الدقة ، وإلى جانب ذلك له تأثير على امكانيات التقدم الاجتماعى .

ومن هنا ، فإن هذا القطاع يجب تنظيمه على الأسس التى حددتها برنامج حزب غينيا الديمقراطى ، اذا أردنا أن نترجم الصفة الاجتماعية لدولتنا الى حقائق .

اننا نريد من تطورنا الاجتماعى أن يكفل النهوض الاجتماعى لشعبنا ، ولقد اتخذنا فى هذا الحقل ، خطوات جريئة واضعين ثقتنا الكاملة فى مصائر شعبنا .

ولقد اسنطعنا اقامة نظام شعبى تتمشى ألوان نشاطه وأعماله مع التقدم الديمقراطى العالمى والتحرر الانسانى .

ان الحرية والمساواة الاجتماعية والتضامن هى أساس المجتمع الفينى الجديد الرئيسة .

ان دور نقابات العمال فى تحرير الدول الافريقية الاقتصادية والاجتماعى يجب تقييمه حسب القوة الاجتماعية التى تملكها عليها فى بلادنا وفى البلاد الافريقية .

لقد أصبحت جمهورية غينيا دولة مستقلة ذات سيادة ، وهكذا انتهت مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال السياسى ، وبدأت

الحركة النقابية في غينيا تخوض الكفاح من أجل التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي . . . وهي مرحلة من مراحل الثورة التي ستضع أسسا راسخة لاستقلالنا في جميع الميادين وتوطيد أركانه . .

ودخلنا بعد ذلك المعركة الاقتصادية وهي تمثل مرحلة جديدة هامة . . لا بد وأن تكمل بالنجاح .

والهم في هذه المرحلة خلق ظروف مواتية لتحقيق تقدم اقتصادي سريع .

ان هذه المعركة الاقتصادية التي يخوضها شعبنا للتخلص نهائيا من رواسب ستين عاما من الحكم الاجنبى والاستغلال ، تحركها ارادة شعبية لتحقيق اهداف الشعب .

ولقد آتينا على انفسنا أن نستاصل « الطفيلية » من مجتمعنا » وهذه في الحقيقة مشكلة هامة .

ومما لا شك فيه أن افريقيا بلد التضامن حيث يرفع كل انسان فيها شؤون الجميع .

ان من الممكن الآن أن يسافر الافريقى من القاهرة الى داكار ، ومن داكار الى لاجوس والخرطوم ، بدون مال أو موارد ، لانه ليس هناك أى فرد فى افريقيا يعجز عن ايجاد مقومات حياته ، فحيثما يكون مجتمع انساني ، يضمن المرء الحصول على مأوى ومأكل .

وهذا جانب واحد من جوانب ايجابية عديدة فى مجتمعنا ، ومع ذلك يجب علينا ألا نخلط بين التضامن الانساني والطفيلية التي لا يمكن السكوت عليها أو قبولها .

ولكن لماذا يتولى الناس مساعدة رجل صحيح البنيان ، قادر على العمل وتزويده بما يقيم أوده وتوفير السكن له فى حين أنه يابى أن يساهم بتنصيبه فى تقدم الأمة ؟

ان هذه العقلية يجب أن تختفى من الجمهورية الغينية . وهذا هو السبب في أن كل لجنة من لجان القرى وغيرها يجب أن توجه أعضائها وتكفل استخدام طاقاتهم البدنية والفكرية استخداما نائعا .

وثمة قرار هام آخر، وهو القرار الخاص بإنشاء مجالس الإدارة . .

ان هذا العمل يحقق فلسفة حزبنا . . ونحن واثقون من أن هذه الخطوة ستزيد من الشعور بالمسؤولية وتكون بمثابة حافز على العمل الانتاجي والمنافسة بين المشروعات والمؤسسات المختلفة .

ان هذا القرار يتفق وسياسة حزب غينيا الديمقراطية الهادفة الى اعداد بناء جميع الهيئات الادارية على أسس ديمقراطية .

ولزيادة المنافسة في الانتاج والعمل بين الناس ، نقرر منح ميداليات مختنعة للمبرزين منها . ميدالية العمل ، وميدالية الاخلاص للشعب، وميدالية ابطال العمل ، وستمنح هذه لاستحقاقها تقديرا للخدمات التي يسدونها للثورة .

وثمة قرار هام يتعلق بعامل هام من عوامل النجاح الثورة وهو تنظيم الجمعيات التعاونية في جميع القطاعات .

انه لمن دواعي الاسف أن نشير هنا الى أن البعض اخذ يهمل بأن تنفيذ هذا القرار يتطلب ١٥ عام قبل أن يتم تنظيم الحركة التعاونية في غينيا تنظيميا جيدا .

ان جميع القرارات التي اتخذناها لها مضمون ايجابي ، لأنها تتفق وتطور البلاد ، كما أن لها مضمونا سلبيا لأنها تميل الى ازالة المظالم والعادات الاجتماعية المجحفة .

ولكى يستطيع الحزب أن يشبع احتياجات الجماهير وأمانهم

وأما لهم في تقدم ديموقراطي ، يجب عليه ان يكون حازما الى ابعاد الحدود ويقتطع في مراقبة تنفيذ قراراته ومبادئه التقدمية في جميع جوانب حياة الشعب الاجتماعية .

ونحن نعلن بالنيابة عن الحزب الذي يضع ثقته الكاملة في امكانيات الشعب الخلاقة وتفانيه المستمر وارادته في التقدم . . انه اذا كانت هذه هي ارادة لجان القرى فان جميع الوحدات الانتاجية سيتم تنظيمها في جمعيات تعاونية في عضون عامين .

وانني اقول ان اثارة الشك في قدرتنا على تنفيذ قراراتنا ومشروعاتنا امر بالغ الخطورة ، لانه يكشف عن الحوف من تنفيذ اعمال ايجابية . بيد ان فروع الحزب مستقيم الدليل على ان النظرية هي بنت العمل !

ان الذين اثاروا هذه الموجة من الشك في معنوية الشعب لا يدركون تماما ماذا يستطيع الشعب ان يفعل وما الذي سيفعله .

ان الجمعيات التعاونية ظهرت الى حيز الوجود بعد عامين من الاستقلال بفضل عملنا الثوري . وهذه الجمعيات التعاونية والمزارع التعاونية ستعمل في جميع القرى .

وعلى جميع المسؤولين ان يهتموا بهذه الجمعيات وينظموا سير العمل فيها ، لان هذا يعد احسن وسيلة لتعبئة القوى الانتاجية وجماعير الفلاحين .

اننا نعلن بوضوح ان الثورة العينية لا يمكن ضمان نجاحها بعمل الموظفين او اصحاب الاجور . ان نجاح الثورة مرهون بعمل غالبية الشعب الغيتي . عمل هؤلاء الذين يكدون ويكدحون في الارض . الذين ليس امامهم ما يخسرونه وانما لديهم كل ما يكسبونه من طريق تنفيذ برنامج الحزب الثوري .

• بنا وضعنا النظام التعاونى أمانة فى أيدى الشعب ، واننا لواقون من أن الشعب سينفخ فى هذا النظام من روحه حتى يساعد المزارعين على شق طريقهم والتقدم الى الامام .

• ان للثورة الغينية معنى آخر ، فالروابط العضوية التى قامت أثناء الكفاح ، والتى تربطنا ببعضنا البعض .. الروابط التى تشد كل منها الى المجتمع ، تعد مصدرا لا ينضب معينه من القوة المعنوية والثقة والعزم .

ان التطبيق العملى هو محك تجربة الحقيقة ، ونحن اذا سألنا عضوا عاملا فى لجنة قروية بحزب غينيا الديموقراطى : ما هو التخطيط ؟ وما هو الاستثمار الانسانى ؟ وما هى الديموقراطية ؟ فانه يستطيع بحث هذه المسائل كلها بحثا ايجابيا ، بيد أن الشخص الذى لم يكن قد اشترك فى الثورة ، فانه يجهل معنى شعارات الحزب ويعجز عن معرفة ما تمثله هذه الشعارات فى حياة الشعب الغينى ..

اننا يجب أن نواصل تحسين أنفسنا .. والوقت ثمين « علينا أن نستغله استغلالا مفيدا » ان تضييع دقيقة واحدة من الوقت خلاف ساعات الراحة الضرورية ، يعد وقتا ضائعا على الثورة ، مما يؤثر على الأهداف الانتاجية ويؤدى بالتالى الى تخفيض سرعة تقدمنا .

• ان دولتنا ، وهى عاقدة العزم على حماية شخصيتها وحريتها ، ترفض أى فوضى وارتباك فى علاقاتها بالدول الأخرى ، وترفض الانحياز الأعمى الى سياسة أى من الكتلتين ، ولن تحاول جمهورية غينيا الديموقراطية فرض ارادتها أو وصايتها على أية دولة فى العالم .

اما فيما يتعلق بالموقف الذى تتخذه الأمم والدول الأخرى من

الاماني الشعبية في تقدم ديموقراطي في ظروف تسودها الحرية ؟
فان دولة غينيا تقدر طبيعة العلاقة التي تنشأ مع كل واحدة منها ؟

ان جمهورية غينيا ، بصفتها دولة معادية للاستعمار ، تؤيد
تأييدا تاما جميع الخطوات وأوجه النشاط التي تستهدف استئصال
الاستعمار ورواسبه ونتائج استئصالا تاما من حياة الشعوب
وعلاقاتها المتبادلة •

ومع ان شعب غينيا يخوض غمار ثورة وطنية متعددة
الجوانب ، فانه يتظاهر بان يكون « نموذجا » ولا يعتزم ان يقلد
شعبا آخر حتى لو كان هذا الشعب شعبا ثوريا •

وفي الحقيقة ، قد تكون هناك ثورتان متشابهتان بطبيعتهما
وتستهدفان اهدافا مشتركة مثل الديموقراطية الشعبية والتحرر
الانساني والعدالة والتقدم الاجتماعي وتصفية قواعد الاستعمار
والاستغلال والقهر ، وممارسة الشعب للسيادة الوطنية ممارسة
ديموقراطية حرة ، واقتصاد متوازن ، وتطور اجتماعي • الخ ،
فان هذه الاهداف المتشابهة لا تظمس حقيقة هامة وهي ان كل
ثورة توجه ضد اساس سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي
وسيكولوجي خاص بها • وهذا الاساس يجب دراسته دراسة
موضوعية لتقرير مراحل العمل المتتالية وأشكاله وأساليب التنظيم
وخططه •

وصفوة القول ، اذا كان هناك تفكير ثوري عالمي واهداف
مشتركة ، فان تحقيقها مرتبط بمرحلة التطور التي وصل اليها
كل شعب من الشعوب في اطار واقعه •

وهذا هو السبب في انه يجب ان يكون مفهوما ان الثورة
لا يمكن استيرادها أو تقديمها كهدية • فالثورة واقعة حتى ترجم

الى تفكير وموقف واع ، وعمل ايجابي لدى جميع هؤلاء الذين يصنعونها والذين يتأثرون بها هم انفسهم ويتغيرون تدريجاً .

ونظراً لأن شعبنا يدرك أنه يجب عليه أن يجعل التاريخ يتفق وارادته ، سارع الى توحيد وتعبئة نفسه في حزب واحد ، مستبعداً نهائياً جميع اسباب الانفصالية .

ولقد أصبح حزب غينيا الديموقراطي ، بعد خمسة عشر عاماً من الكفاح المستمر ، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالشعب ، وما لبث الحزب أن اضحى أقوى سلاح في الكفاح ضد الجهل والمرض والفقر وحامى حمى الشعب وبانى سعادته .

ولقد أصبح الحزب جزءاً لا يتجزأ من حياة القرى والمراكز والأقاليم الادارية في غينيا ، بواسطة لجانه القروية التى يصل عددها الى ٧٢٠٠ قرية و ٧٢٠٠ لجنة فرعية لمنظمة شباب الثورة الافريقية الديموقراطية و ٧٢٠٠ لجنة فرعية نسوية و ١٦٧ لجنة توجيهية على مستوى فروع الحزب ومكتبه السياسى الوطنى .

ويبلغ عدد أعضاء الحزب أكثر من ١٨٠٠٠٠٠ عضو ، وهو حزب وطنى ديموقراطى بكياناته السلمية ، ومن أعضائه حوالي ٢٢٦.٠٥٦ من الشباب والرجال والنساء المسؤولين على جميع مستويات التنظيم الحزبى باستثناء أعضاء المجالس العامة (٢٦ مجلساً) والجمعية الوطنية فى جمهورية غينيا الديموقراطية .

ويعد حزب غينيا الديموقراطى الذى يتمتع بتأييد اجماعى شعبى ، القوة الوحيدة القادرة على توجيه شؤون البلاد .

ان هذا الحزب هو حزب الحق والحقيقة وحزب الشجاعة الأدبية . الحزب الذى يعالج جميع المشاكل ويدل جميع العقبات ويجد لها الحلول التى تتفق ومصالح الشعب .

ان حزب قينيا ، الواحي بمسئوليائه الهائلة ، العامل على ان يكون دائما اهلا للثقة المطلقة التي يضعها فيه الشعب الغيني والشعوب الافريقية الصديقة ، والقوى الديمقراطية في العالم اجمع . . يجب الا يتردد في اتخاذ الاختيارات الحاسمة التي تكفل كرامة الشعب وشرفه ووخائه .

ان الاختيارات التي يقرها الحزب سواء كانت تتعلق بمسائل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ، يجب ان تدعم العلاقات داخل المجتمع الغيني وتؤكد الآثار الثورية للجهود التي يبذلها شعبنا لتغيير ظروف معيشته وبناء سعادته التي لا يمكن فصلها عن مساعدة الجنس البشري .

ان الحزب ، وهو يواصل كفاحه الصارم ضد الانانية والنزعة الثورية والظلم دون ان ينحرف عن فضائل الانسانية ، يجب الا يساوره أى خوف والا يتردد في معاقبة القادة المخطئين الذين ليسوا اهلا لنقبة الشعب لضمان نجاح ثورتنا الشعبية الديمقراطية .

ان أكفا قادة التنظيم الشعبى هم القادة الذين ينسقون العمل الشعبى ويوجهونه لتحقيق الاهداف التي يحددها الحزب .

وعلى القائد أن يلعب أصعب دور وأن يساهم بأوفى نصيب فى مرحلتين وهما مرحلة اعداد برامج التطور والتنمية ، ومرحلة تنفيذها . .

ان القائد الممتاز هو ذلك القائد الذى يعمل باصرار على خدمة الشعب لا لاستغلاله . . ويفهم الصبغة الجماعية لجميع انتصارات الحزب وانجازاته ويشرحها للاعضاء الذى يجعل الاعضاء يكتسبون من صفاته ومهاراته وفضائله .

ان تأييد الجماهير يعنى معرفة أن الشعب هو الجامعة التي
تعطى أعظم درجات العلم قيمة وأسماءه لهؤلاء الذين يتبعون تعاليم
التاريخ ويطبقونها باخلاص •

وبما أن التاريخ أقام الدليل على أن القوى الشعبية هي قوى
التقدم والحرية والسلام ، فإن حزبنا قد أقام صرح دولتنا على
أسس شعبية ، وهو يعمل على توطيد أركانها ليجعل من الدولة
أداة نافعة قيمة لاعادة بناء بلادنا ورد اعتبارها وحماية مصالحها
وتطوير شخصيتها •

ولقد سبق أن قلنا ان الناس ذوي الميول والاتجاهات في الآراء
المختلفة يتعايشون ، ولكننا حينما نتوصل الى قرار أو أن نقرر
اختيارا من الاختيارات ، فإن هذا يفضى الى تناقضات •

على أن الحزب يعمل بأساليبه الصحيحة السليمة على حل هذه
التناقضات لكي يسود الانسجام سلوك جميع الأعضاء • وتوجيه
نشاطهم وجهة واحدة وفتح مجالات وفرص مشتركة للجميع وإيجاد
توافق بينهم ووحدة في المصالح المادية والأدبية •

ولكى نكثل أعمال الحزب بالنجاح ، عليه أن يعلم الجماهير
ويقضى على الأنانية والنزعة الفردية ويستأصل جرائيم الاستغلال
والقهر •

وقد دأب حزب غينيا الديموقراطي منذ انشائه في مايو من
عام ١٩٤٧ على تذليل عقبات كثيرة في كفاحه من أجل قيادة الشعب
نحو الحرية والتقدم •

ونستطيع أن نسجل هنا بعض انجازات الحزب بفضل عمله
الباسل الواعي الدائب ، ومنها هذه الانجازات :

٣ - استئصال الاقطاع والاستعمار استئصالا تاما ، ولم يبق
هذان الوباءان يسيطران على بلادنا ويستغلان شعبنا •

٤ - تنظيم جماهير الشعب على أساس العدالة الاجتماعية
والحرية الديمقراطية •

٥ - اقامة نظام ثورى شعبى ، يستبعد من حياتنا السياسية
والاقتصادية والاجتماعية أى شكل من أشكال الفوضى والشك
وأى حكم جائر وأية فرصة لاستغلال الانسان لأخيه الانسان •

٦ - تعريف معنى التقدم الثورى ومضمونه واعداد برنامج
لأحداث تطور منسجم متوازن لقيم الأمة الاقتصادية والاجتماعية
التي تستهدف أساسا خدمة مصالح الشعب وتحقيق أمانه
المشروعة •

٧ - اننا نريد من تطورنا الاقتصادى أن يضمن رفع مستوى
الشعب ، ولقد اتخذنا فى هذا الحقل خطوات جريئة واضعين ثقنا
التامة فى مصائر شعب غينيا •

٨ - ان الحرية والمساواة الاجتماعية والتضامن هى أسس المجتمع
الغنى الجديد الأساسية •

٩ - اننا نريد أن نرفع مستوى معيشة شعبنا وتوجيهه مصيرنا
بكل ما نتمتع به من سيادة ، والمساهمة ايجابية فى بناء عالم يسوده
الانسجام والتضامن •

١٠ - رد اعتبار الشعب بتمكينه من ممارسة السيادة الوطنية
بطريقة فعالة •

١١ - ان الدور الطليعى الذى يلعبه الحزب من طريق هيئات
الحزب ، فى تعبئة الشعب وتعليمه وتنظيمه يزداد تأثيره على حياة
الأمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى مؤسساتها •

٧ - ارتفاع الشعب الى درجة عالية من الوطنية والوعى الثورى
الذى تعززه الانتصارات التى تحققت بفضل الجهود المشتركة التى
تبذلها جميع القوى فى البلاد .

٨ - اقامة كيانات الدولة الغينية على أسس ديموقراطية ووضع
القواعد لتطور سريع فى حقليْن :

✽ الحقْل الدولى ، وذلك بوضع دولتنا على طريق الاستقلال
الحقيقى والتعاون الأخرى على قدم المساواة مع جميع
البلاد الصديقة .

✽ وفى الحقْل الداخلى ، باعطاء الدولة ملكية الأرض ووسائل
الانتاج الرئيسية ، وتخويلها حق الاشراف على جميع أوجه
النشاط الفردى والجماعى لكى تكفل أن تكون متمشية
مع الطريق السياسى الذى اختاره شعبنا .

وهكذا ، واصل حزب غينيا الديموقراطى ، بعد انتهاء مرحلة
الكفاح ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال ، كفاحه لبناء
دولة عصرية ونظام قوامه الديموقراطية الوطنية ، مبنى على إرادة
الشعب .

اننا اليوم ندخل مرحلة ثالثة وهذه المرحلة تتضمن الواجبات
التالية :

✽ فى غينيا ، يجب علينا أن نكفل استقلال البلاد الاقتصادى
لتمكين الشعب وجميع الافراد الذين يتألف منهم
الشعب ، من التطور فى ظروف يسودها الانسجام .

✽ على الصعيد الافريقى :

- يجب علينا أن نعمل لتحقيق الوحدة الافريقية واقامة تعاون
عادل لتطوير الدول والشعوب الافريقية تطويرا متسقا .

❦ على الصعيد الدولي :

- ينبغي علينا أن نكافح من أجل توطيد دعائم السلام العالمى وتحقيق الأمانى المشتركة بين جميع الشعوب فى الحسرية على أساس المساواة والتضامن على أساس العدل والكرامة فى رخاء •

ان هذا الكتاب التزم جانب الصمت عن عمد ازاء الانتصارات العظيمة التى حققها شعب غينيا فى نفسه وعلى بيئته الطبيعية •

ولقد آثرنا أيضا ان نناى بجانبنا عن ذكر الانجازات الهائلة التى حققها جيش الشعب الغينى ، ومنظمة الشباب الغينى وكذلك الانجازات التى تمت فى حقلى التعليم والصحة العامة ، وفى جميع قطاعات حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، اى البنوك والجمعيات والمزارع التعاونية والأقاليم الادارية •

ان هم حزب غينيا الديمقراطى الوحيد هو القاء الضوء على مشاكلنا لمعالجة عيوبنا وتحسين فرصنا للمستقبل •

وليس ثمة شك فى أن للحزب اصدقاء وأعداء داخل البلاد وخارجها • ولكى يكفل الحزب نجاح جهوده ، يجب عليه أن يتبين الخط الفاصل بين القوى المتعادية التى تتقابل على طريقه •

ان شعب غينيا ، اذ تحده الامال والرغبة فى كفالة التصانز على البواعث الرخيصة ، قد آلى على نفسه أن يبنى حياة جديدة من العزة والتقدم ، تحفزه مطامع سامية شرعية هي :

- ❦ أن يكون منتشيا الى مجموعة الشعوب الراحية الكادحة •
- ❦ وأن يكون فى طليعة الثورة الاجتماعية فى افريقيا والعالم •
- ❦ وأن يكون من بين تلك الشعوب التى تعد قيمها الاجتماعية

وتفكيرها مصدر الهام ، حتى وراء حدودها ، لتسمير
جميع الرجال الذين كرسوا أنفسهم للعدالة والاخاء
والتضامن والتقدم الاجتماعي ٢٠



نص الميثاق الافريقى

الذى اقره مؤتمر القمة الاول فى اديس ابابا

مايو عام ١٩٦٣.

وقدما يلى نص الميثاق :

نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية المجتمعون فى مدينة اديس ابابا واثيوبيا نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب النابت فى أن تقر مصيرها بنفسها .

وندرک هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة والمعدالة والكرامة أهداف جوهرية لتحقيق الامانى المشروعة للشعوب الافريقية .

وندرک المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الانسانى .

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لامانى شعوبنا من أجل تقوية اواصر اخوتنا وايجاد التضامن فى وحدة اكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية .

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم الى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الانسانى يجب ايجاد الظروف الملائمة للإبقاء على الامن والسلام .

ضمان الاستقلال

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا
الذي حصلنا عليه بمشقة وصعوبة وكذلك على سيادتها وسلامة
أراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره .

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام في افريقيا .

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان
وهما اللذان تؤكد تمسك مبادئنا بهما يوفران أساساً متيناً للتعاون
الإيجابي والسلمي بين الدول .

توحيد جميع دول القارة

وإننا نرغب في توحيد جميع دول افريقيا وملجأش من أجل
ضمان ورفاهية ومستقبل شعوبنا ونعزب عن عزمننا على تعزيز
الروابط بين دولنا بإنشاء وتقوية منظماتنا المشتركة .

منظمة الوحدة الإفريقية

وبناء على ذلك تعلن اتفاقنا على إنشاء منظمة الوحدة
الإفريقية .

إنشاء المنظمة

المادة الأولى

تعلن الأطراف العليا المتعاقدة على ضوء الميثاق الحالي إنشاء
منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الإفريقية » وتتكون هذه
المنظمة من دول قارة افريقيا ومن مدغشقر والجزر المجاورة .

مادة ٢ :

- ١ - يكون للمنظمة الإفراض التالية :
 - تشجيع وحدة وتضامن الدول الإفريقية .
 - تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التي تبذلها في سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا .
 - الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة اراضيها واستقلالها .
 - القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة افريقيا .
 - تشجيع التعاون الدولي مع النظر بعين الاعتبار الى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الدولي لحقوق الانسان .
- ٢ - ومن اجل تحقيق هذه الافراض ستقوم الدول الاعضاء بتنسيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة في الميادين التالية :
 - التعاون السياسي والدبلوماسي .
 - التعاون الاقتصادي بما فيه النقل والمواصلات .
 - التعاون في ميداني التعليم والثقافة .
 - التعاون في ميادين الصحة والطب والتغذية .
 - التعاون العلمي والفنى .
 - التعاون في ميادين الامن والدفاع .

المبادئ

مادة ٣ :

احترام سيادة الدول

تؤكد الدول الاعضاء وتعلن تمسكها مع الاغراض المذكورة في المادة الثانية تمسكها بالمبادئ التالية :

- ١ - المساواة في السيادة لجميع دول افريقيا .
- ٢ - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها وحقها الاكيد في الحياة تحت ظل الاستقلال .
- ٤ - تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التراضي أو التحكيم .
- ٥ - الاستنكار التام لاعمال الاغتيال السياسي بجميع صورته وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب اية دولة سواء كانت مجاورة أو بعيدة .
- ٦ - تكريس جميع الجهود الى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الاراضي الافريقية التابعة .
- ٧ - تأكيد سياسة عدم الانحياز في مواجهة جميع التكتلات .

عضوية المنظمة

المادة الرابعة :

لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة الحق في ان تصبح عضوا في المنظمة .

حقوق وواجبات الدول الاعضاء

المادة الخامسة :

تمتع جميع الدول الاعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة :

تتعهد الدول الاعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالبادئ النصوص عليها في المادة الثالثة من الميثاق .

المنظمات الفرعية

المادة السابعة :

تقوم منظمة الوحدة الافريقية بتحقيق اهدافها عن طريق المنظمات الاساسية التالية :

١ - مجلس لرؤساء الدول والحكومات .

٢ - مجلس للوزراء .

٣ - السكرتارية العامة .

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

الهيئة العليا للمنظمة

المادة الثامنة :

مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ويخضع في عمله لما ورد في هذا الميثاق من نصوص كما يناقش هذا المجلس الامور ذات الاهمية المشتركة لافريقيا بفرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويمكن للمجلس بالاضافة الى ذلك اعادة النظر في تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض اعمال اية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم انشاؤها وفقسا للميثاق الحالي .

المادة التاسعة :

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم
المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام .
ويجتمع المجلس في دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من
الدول الاعضاء على أن توافق على ذلك أغلبية الاعضاء .

المادة العاشرة :

- ١ - لكل عضو من الدول الاعضاء صوت واحد .
- ٢ - تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثى الاعضاء .
- ٣ - القرارات الخاصة بإجراءات العمل في المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الاغلبية البسيطة في اصوات الدول الاعضاء الممثلة في الاجتماعات والتي تشترك في التصويت ما اذا كان يمكن اعتبار احدى المسائل خاصة بإجراءات العمل أم لا .
- ٤ - يشكل ثلثا الدول الاعضاء المشتركة في المنظمة العدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات .

المادة ١١ :

يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد اجراءاته الخاصة .

المادة ١٢ :

يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الاعضاء
أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول .
ويجتمع مجلس الوزراء ما لا يقل عن مرتين في السنة . ويجتمع
في دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الاعضاء على أن
يوافق على ذلك ثلثا الاعضاء .

مجلس الوزراء

المادة ١٣ :

يكون مجلس الوزراء مسئولاً امام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوكل اليه مسئولية الاعداد لمؤتمرات مجلس رؤساء الدول والحكومات ويقوم بأى مهمة يحيلها عليه مجلس رؤساء الدول كما يوكل اليه امر تنفيذ قرارات هذا المجلس .
ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول افريقيا وفقا لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشيا مع المادة الثانية من الميثاق .

المادة ١٤ :

- ١ - يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد .
- ٢ - جميع القرارات تصطلح بأغلبية بسيطة من مجلس الوزراء .
- ٣ - يكون العدد القانونى مستوفيا لاي اجتماع للمجلس بحضور ثلثى مجموع الاعضاء

المادة ١٥ :

يكون للمجلس سلطة تحديد قوانين اجراءاته .
السكرتارية العامة :

سكرتير عام المنظمة

المادة ١٦ :

يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات سكرتيراً عاماً إدارياً للمنظمة ويقوم هذا السكرتير الإدارى العام بتوجيه شئون السكرتارية .

المادة ١٧ :

يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعدا او اكثر لسكرتير عام المنظمة .»

المادة ١٨ :

تكون اعمال السكرتير العام ومساعديه وغيرهم من العاملين في السكرتارية وشروط خدمتهم خاضعة لما ورد في هذا الميثاق ووفق التنظيمات التي يقرها مجلس رؤساء الدول والحكومات .»

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم تسوية الخلافات

المادة ١٩ :

تعهد الدول الاعضاء بتسوية جميع خلافاتها القائمة بينها من طريق الوسائل السلمية ، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتسوية والتحكيم يحدد بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات كيفية تشكيلها وشروط العمل الخاصة بها .»
ينظر الى هذا البروتوكول على أنه جزء لا يتجزأ من الميثاق .»

الهيئات المتخصصة

المادة ٢٠ :

يقيم رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يعتبر وجودها امرا ضروريا ومن بينها :

- ١ - لجنة اقتصادية واجتماعية .»
- ٢ - لجنة لشئون التعليم والثقافة .»
- ٣ - لجنة لشئون الصحة والعلاج والتفذية .»

- ٤ - لجنة للدفاع .
٥ - لجنة للشئون العلمية والفنية والابحاث .

المادة ٢١ :

تتألف كل لجنة من اللجان المذكورة في البند السابق من الوزراء المختصين أو من الوزراء الآخرين أو المفوضين الذين تقوم حكومات الدول الاعضاء بتعيينهم .

المادة ٢٢ :

يتم تحديد وظائف اللجان المتخصصة وفقا لما جاء في الميثاق الحالى ووفقا للتنظيمات التى يقرها مجلس الوزراء .

الميزانية

المادة ٢٣ :

يوافق مجلس الوزراء على ميزانية منظمة الوحدة الافريقية التى يقوم باعدادها السكرتير العام .
ويتم توفير هذه الميزانية عن طريق اسهام كل دولة من الدول الاعضاء حسب النسبة التى تساهم بها فى ميزانية الامم المتحدة على الا تزيد حصة أية دولة من الدول الاعضاء عن ٢٠ ٪ من الميزانية السنوية للمنظمة . وتوافق الدول الاعضاء على دفع حصصها بانتظام .

التوقيع والتصديق على الميثاق

المادة ٢٤ :

الباب مفتوح امام جميع دول افريقيا وملجأى المستقلة ذات السيادة لتوقيع الميثاق .
وتقوم الدول الموقعة على الميثاق بالتصديق على الانضمام الى

عضوية الميثاق وفقا للاجراءات الدستورية لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق .

٢ - تودع المستندات الاصلية للميثاق « وهى التى يتم تحريرها بالافات الافريقية ان امكن او باحدى اللغتين الفرنسية او الانجليزية وتعتبر جميعها مستندات لها صبغتها الرسمية » تودع لدى حكومة اثيوبيا التى تقوم بارسال نسخ معتمدة منها الى جميع دول افريقيا وملجاشى المستقلة ذات السيادة .

٣ - تودع مستندات التصديق لدى حكومة اثيوبيا التى تخطر بذلك جميع الدول الموقعة على الميثاق .»

بدء سريان العمل بالميثاق

المادة ٢٥ :

يبدأ سريان هذا الميثاق فور تسلم حكومة اثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثى الدول الموقعة وباقصى سرعة ممكنة .

تسجيل الميثاق

المادة ٢٦ :

يتم تسجيل هذا الميثاق « بعد التصديق اللازم عليه » لدى سكرتارية الامم المتحدة عن طريق حكومة اثيوبيا ووفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة ٢٧ :

اى مشكلة تثار حول تفسير الميثاق يتم اتخاذ قرار بشأنها ويوافق عليه باغلبية ثلثى اصوات رؤساء الدول والحكومات الاعضاء فى المنظمة .»

التأييد والانضمام الى المنظمة

المادة ٢٨ :

١ - يمكن لاية دولة افريقية مستقلة ذات سيادة اخطار السكرتير العام الادارى فى اى وقت بعزمها على تأييد هذا الميثاقا وا الانضمام الى عضويته .

٢ - على السكرتير العام الادارى عند وصوله مثل هذا الاخطار نسخ منه الى جميع الدول الاعضاء . ويتم تقرير انضمام هذه الدولة باغلبية بسيطة من اصوات الدول الاعضاء ويتم ابلاغ قرار كل دولة من الدول الاعضاء الى السكرتير العام الادارى الذى يقوم بابلاغ الدولة صاحبة الطلب بالقرار الذى اتخذته الدول الاعضاء وذلك عندما يصله العدد المطلوب من الاصوات .

مواد متنوعة

المادة ٢٩ :

تكون اللغات الدائمة للمنظمة وجميع تنظيماتها هى اللغات الافريقية والانجليزية والفرنسية .

المادة ٣٠ :

يمكن للسكرتير العام الادارى نيابة عن المنظمة قبول المنح والهبات والعطايا الاخرى التى تقدم للمنظمة على ان يوافق مجلس الوزراء على قبولها .

المادة ٣١ :

يقرر مجلس الوزراء الزايا والحصانات التى تمنح للعاملين فى السكرتارية داخل اراضى الدول الاعضاء .

وقف العضوية

المادة ٣٢ :

على أية دولة ترغب في إلغاء عضويتها تقديم اخطار مكتوب الى السكرتير العام الادارى .

وبعد مرور عام من تاريخ هذا الاخطار يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة لهذه الدولة التى لن تصبح عضوا فى المنظمة منذ ذلك التاريخ .

مادة ٣٣ :

يمكن تعديل هذا الميثاق او تنقيحه اذا تقدمت أية دولة من الدول الاعضاء بطلب مكتوب الى السكرتير العام الادارى . ولا يعرض طلب الاقتراح بالتعديل للنظر فيه الا بعد ان تحاط به جميع الدول الاعضاء فى الوقت المناسب وبعد مرور عام على تقديمه . ولن يكون لهذا التعديل المقترح أى تأثير ما لم يوافق عليه ثلثا الدول الاعضاء على الأقل .

وتأميننا على ذلك فاننا نحن رؤساء حكومات ودول افريقيا ومالاجاشي قد وقعنا على هذا الميثاق .



قرارات مؤتمر القمة الافريقي الثاني في القاهرة يوليو عام ١٩٦٤

اولا : بحث المجلس خلال دورته التي استمرت خمسة أيام من ١٧ الى ٢١ يوليو عام ١٩٦٤ الأساليب والوسائل التي تؤدي الى تدعيم التعاون داخل القارة الافريقية وذلك في مجال المحاولات التي تبذل للوصول الى الهدف الاسمي وهو تحقيق التضامن والوحدة الافريقية *

ثانيا : وافق المجلس على عودة لائحة الاجراءات الداخلية المقدمة من مجلس الوزراء * وتنص اللائحة على أن يجتمع المجلس مرة كل عام في دورة عادية *

تقارير مجلس الوزراء

ثالثا : استعرض المجلس ووافق على التقارير التي وضعها :

أ - مجلس الوزراء في دوراته غير العادية الاولى والثانية والثالثة *

ب - مجلس الوزراء في دورتيه غير العاديتين الاولى والثانية *

مقر

رابعا : وافق المجلس بالتصويت بطريقة رفع الأيدي على التوصية التي اتخذها مجلس الوزراء في دورته التي عقدت في دكار (أغسطس ١٩٦٣) والتي تقضي بأن تكون أديس أبابا مقرا لمنظمة الوحدة الافريقية *

اللجان المتخصصة

خامسا : قرر المجلس بمقتضى المادة (٢٠) من الميثاق تكوين لجنتين من الشرعيين ، ولجنة للنقل والمواصلات كلجان متخصصة تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . واللجان المتخصصة التابعة للمنظمة هي :

اللجنة التعليمية والثقافية ، والاقتصادية والاجتماعية ، ولجنة الصحة والتفسيذية ، والبحث العلمى والفنى ، والدفاع ، ولجنة القانونيين ، ولجنة النقل والمواصلات .

سادسا : بحث المجلس التقارير والتوصيات المقدمة من لجانه المتخصصة الخمس وقد عقدت جميع اللجان دوراتها الاولى ووافق المجلس على التوصيات التى تقدمت بها هذه اللجان .

لجنة الوساطة

سابعا : وافق المجلس ايضا على مسودة البروتوكول الخاص بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهى المسودة التى قدمها مجلس الوزراء فى دورته الثالثة .

ثامنا : خلال مؤتمر القمة الذى عقد فى العام الماضى تم تعيين وزراء خارجية كسل من ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس لكى يمثلوا الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية لدى مجلس الأمن خلال بحثه مسائل التفرقة العنصرية والاستعمار البرتغالى وقصد قدم ممثلو هذه الدول تقاريرهم الى المجلس .

تاسعا : كانت مسألة تصفية الاستعمار فى القارة الافريقية فى مقدمة المسائل التى بحثها المجلس .

التفرقة العنصرية

عاشرا : وقد اتخذ المجلس القرار التالى فيما يتعلق بمسألة التفرقة العنصرية .

١ - مطالبة جميع الدول وخاصة التى تقوم بينها وبين حكومة جنوب افريقيا علاقات تجارية بالتعاون فى مجال مقاطعة جنوب افريقيا .

ب - مناقشة جميع الدول المنتجة للبتروىل بأن تكفى فى الحال عن تزويد جنوب افريقيا بالبتروىل وكافة المنتجات البتروية الأخرى .

ج - الدعوة الى الافراج عن تلسون مانديلا ووالتر سيزولو ومانجاليسو سوبوكوى وغيرهم من المعارضين لمسألة التفرقة العنصرية الذين سجنوا أو اعتقلوا طبعاً للعواصم التعسفية الجائرة لحكومة جنوب افريقيا .

مكتب للمقاطعة

حادى عشر : قرر المجلس أيضا انشاء مكتب داخل السكرتارية العامة لتنظمة الوفود الافريقية تسند اليه مهمة تنسيق خطط واعمال الدول الأعضاء وذلك لتنفيذ اجراءات مقاطعة جنوب افريقيا على نحو فعال - ويتعين ان نذكر ان المؤتمر الدولى الذى عقد فى أبريل الماضى بشأن بحث العقوبات الاقتصادية ضد حكومة جنوب افريقيا قد دعا الى انشاء مثل هذا المكتب .

وسوف نسند الى المكتب أيضا ، بالتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى مهمة تشديد الحملة التى تدعو الى توقيع العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا بكافة الطرق الممكنة .

روديسيا الجنوبية

ثاني عشر : بالنسبة لمسألة روديسيا الجنوبية تعهد المجلس باتخاذ خطوات عنيقة وعاجلة ضد أى إعلان لاستقلال روديسيا الجنوبية تتخذها حكومة الأقلية الاوربية من جانبها فقط . . . وقد تعهد رؤساء الدول الافريقية باتخاذ الاجراءات الملائمة بما فى ذلك الاعتراف بل وتأييد قيام حكومة وطنية افريقية فى المنفى فى حالة ظهور مثل هذا الاحتمال .

ثالث عشر : ناشد المجلس الحكومة البريطانية عقد مؤتمر دستورى عاجل يضم ممثلين عن كافة الأحزاب السياسية فى روديسيا الجنوبية وذلك لاعداد دستور ديموقراطى جديد يضمن حكم الأغلبية على أساس مبدأ صوت واحد لرجل واحد .

ودعا المجلس أيضا الى الافراج فورا عن مستر جوشوا نكومو ولدا فينجى سيهولى وغيرهما من المسجونين والمعتقلين السياسيين .

التوفيق بين الأحزاب الوطنية

رابع عشر : عين المجلس حكومات كل من مالاوى ووتنجانيقا وزنبار المتحدة لئلا مساهمها الحميدة لدى الأحزاب الوطنية فى روديسيا الجنوبية بقصد تكوين جبهة موحدة لتحقيق هدفها المشترك وهو الاستقلال على وجه السرعة ، وناشد المجلس أيضا الحركات الوطنية فى روديسيا الجنوبية بأن تدعم نضالها من أجل تحقيق الاستقلال العاجل .

خامس عشر : وبالنسبة لمسألة الأراضى الواقعة تحت سيطرة البرتغال أذان رؤساء الدول والحكومات الافريقية البرتغالية

لاصرارها على رفض الاعتراف بحق الشعوب التي تخضع لسيطرتها
في تقرير المصير والاستقلال وادانتها أيضا لعدم انصياعها لقرارات
مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة *

سادس عشر : قرر المجلس انشاء مكتب داخل نطاق
السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الافريقية للقيام بالمهام الآتية :

١ - تنسيق العمل بين الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات منظمة
الوحدة الافريقية بدقة بالغة *

٢ : تنسيق التعاون مع الدول الصديقة حتى يمكن تنفيذ
اجراءات المقاطعة الفعالة ضد البيرثقال *

سابع عشر : قرر المجلس أيضا مد فترة انتداب وزراء خارجية
كل من ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس لمواصلة تمثيلهم
للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لدى مجلس الأمن *

ثامن عشر : بحث رؤساء الدول والحكومات الموقف الذي
قد يواجهه الثلاث مناطق الخاضعة للوصاية وهي باسوتولاند
وبتشوانالاند وسوازيلاند عند حصولها على الاستقلال وقرروا
ان تقوم منظمة الوحدة الافريقية بالتشاور مع المسئولين في المناطق
الثلاث بالعمل على ان تقوم الأمم المتحدة بمنح المناطق الثلاث
التكامل الاقليمي والاستقلال والسيادة *

تاسع عشر : فوض المجلس المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة
بان تتخذ الاجراءات الضرورية بالتشاور مع لجنة التحرير والحركة
الوطنية في هذه المناطق لعرض المسألة على مجلس الأمن في الوقت
المناسبي *

عشرون : بحث المجلس التقرير المقدم من لجنة التحرير وقرروا رؤساء الدول والحكومات الاحتفاظ بالتشكيل الحال للجنة (تتألف اللجنة) في الوقت الحاضر من تسعة أعضاء) وقرر المجلس أيضا أن تقوم كل دولة عضو يدفع مبلغ اجباري عن عام ١٩٦٤ لصندوق التحرير الخاص حتى يتم وضع النظام الذي سيحدد نصيب كل دولة في هذا الصندوق على ألا يقل هذا المبلغ عن حد أدنى معين *

احدى وعشرون : بحث المجلس التقرير المقدم من اللجنة الخاصة بمشكلة اللاجئين وطلب من اللجنة وضع مسودة اتفاق تشمل جميع مظاهر مشكلة اللاجئين في افريقية *

اثنان وعشرون : انتخب المجلس دياللو تيلي سكرتيرا عاما اداريا لمنظمة الوحدة الافريقية *

ثلاثة وعشرون : انتخب اربعة سكرتيرين مساعدين من كل من الجزائر وكينيا ونيجيريا وداهومى *

سلسلة كتاب التحرير السياسي

(١) سقوط الإمبراطورية

تأليف : ادريس كوكس
ترجمة : محمد رشاد حميس

(٢) آسيا المعاصرة

صدر منه سنة اجزاء
تأليف : البروفسير رومين

(٨) أمريكا اللاتينية

تأليف : هالكرو فيرجسون
ترجمة : عبد الحميد عبد النبي

(٦) البيروقراطية

تأليف : الفريد سوقي
ترجمة : أحمد صادق

سلسلة كتاب التحرير السياسى

(١٠) قتلة كينى

تأليف : توماس بوشانام

ترجمة : حليم طوسون

(١١) تجربة الثورة فى غينيا ٠٠

(١٢) تجربة الثورة فى غينيا (الوحدة الافريقية)

ترجمة : نور الدين الزرادى

تأليف : احمد سيكوتورى

كتب قادمة

الرأس المال
أمس واليوم

أرض الخطايا

في جنوب افريقيا

تجربة الثورة

في الجزائر

الصين الجديدة

ثورة غينيا

والتقدم الاجتماعي

كفاح السود

ضد التفرقة في أمريكا

رياح الثورة

في أمريكا الجنوبية

تطور الفكرة الاشتراكية

القماموس السياسي

الثنى ١٠ قروش وخمسة قروش لقراء الجمهورية والمساء

0395829

Bibliotheca Alexandrina



(مطابع شركة الاعلانات)